الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية نقود و تأمينات

عـــنــوان الــمــذكـــرة



دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

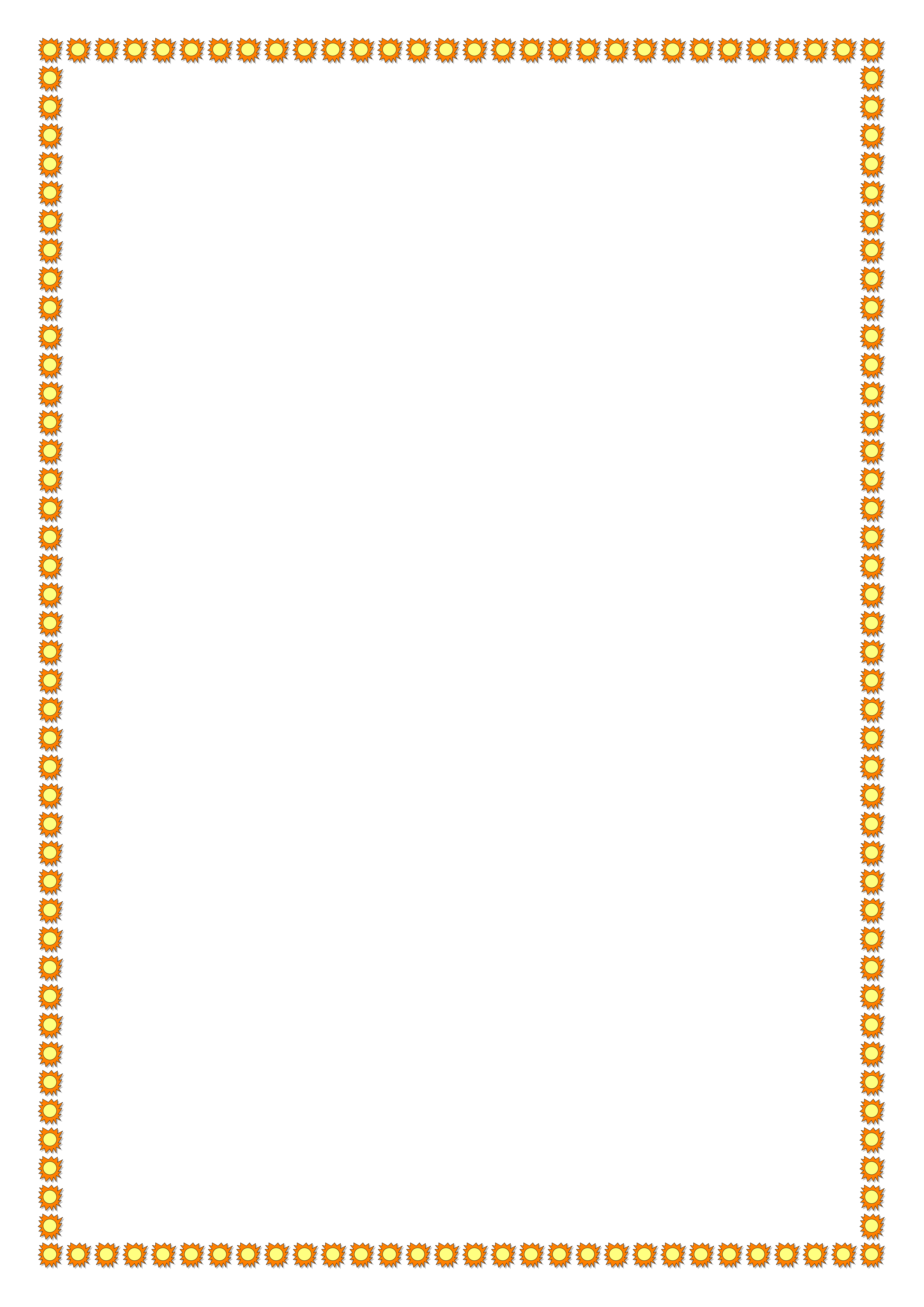
إعـداد الطـالـبــة:

*- مـــوســـاوي زهـــرة

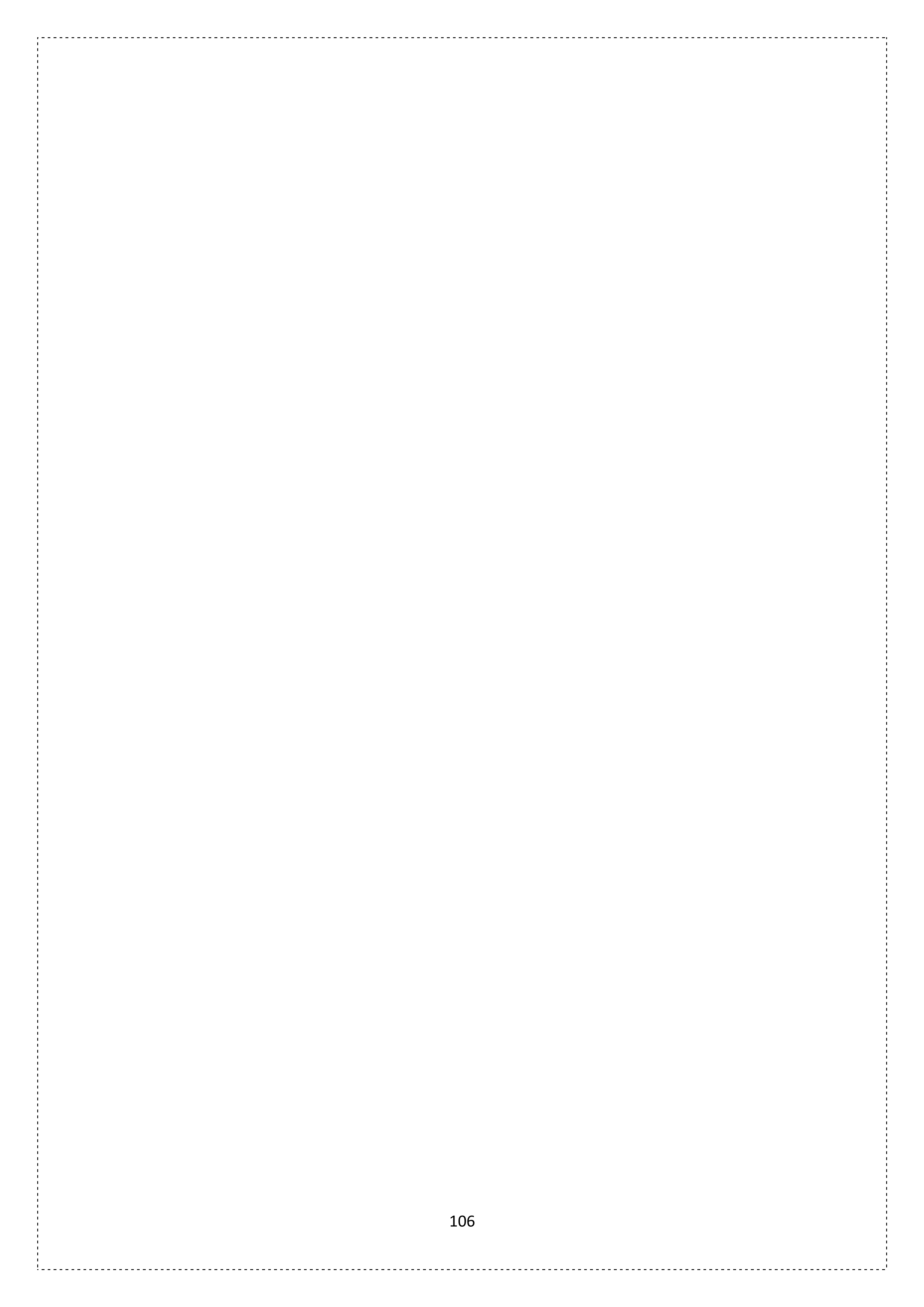
أعــضـــاء الــلــجــنــة:

*- رئـــيــسا	د/ بـن زيـــدان الــحــاج	أســتـــاذ مـحـــاضــر
*- مـــشـرفا	د/ بـــكــريــتـي بـومـديـن	أســتـــاذ مـحـــاضــر
*- مـنـــاقـشا	د/ بـوشـيـخـي بـوحــوص	أســتـــاذ مـحـــاضــر

السنة الجامعية: 2014 / 2015



الفهـــرس



مقدمة:

تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي بلد على مدى سلامة القطاع المالي على وجه التحديد سلامة القطاع المصرفي ،إلا أن هذا القطاع أصبح يواجه العديد من الأزمات أثناء ممارسته لنشاطه ، زادت حدتها في السنوات الأخيرة نتيجة للعولمة المتزايدة للأسواق المصرفية والتطور الكبير في حجم و أساليب هذا القطاع .

والعالم الذي نعيشه اليوم مليء بالأزمات المتتالية و المتغيرة على نطاق لم نشهده من قبل فالأزمات تحدث في كل زمان ومكان فهي قديمة وحديثة بحيث لم يعد هناك منظمة من المنظمات المستهدفة للأزمات.

فالأزمة المالية العالمية التي حدثت في سنة 2008 لم تستطيع الانغلاق على نفسها ، واستفحلت بتأثراتها في جميع الاقتصاديات دول العالم بدءا بقطاعاتها المالية خاصة في الأسواق المالية والمصرفية ، وأخذت تتغلغل في قطاع الاقتصاد الحقيقي ، وتم ذلك بدرجات مختلفة من حيث حدتها وعمق تأثيراتها بين مختلف قارات العالم ومنها البنوك الأمريكية والعربية والإسلامية ......إلخ.

عادة ما تتضمن الأزمات المصرفية بالذكر المالي ، وذلك لأنها قد تصيب المنظومة المصرفية بذمتها بشكل يؤدي إلى إحداث ذكر بين الأوساط والمودعين الذين يقومون في هذه الحالة على سحب ودائعهم سالكين في ذلك سلوك القطيع ، لدرجة أن التجربة بينت أن أثار هذا السلوك لا يفرق بين البنوك السليمة التي يتمتع بأوضاع مالية جيدة أو رديئة.

حيث نلاحظ إغلاق أبواب المصاريف إملاء في استقرار الأوضاع واسترجاع الثقة المتميزة ، وهذا يعني حدوث خسائر مباشرة في عملية الوساطة المالية التي يقوم بها القطاع المصرفي نتيجة لنقص المعلومات ، ويترتب على

نقص عرض الإقراض المصرفي أثناء الكوارث المالية إلى نقص عرض الأرصدة أمام المقترضين ، فترتفع أسعار الفائدة السوقية ، مما يترتب عليها من أثار.

تقضي إلى انخفاض الإنفاق على الاستثمار الإنتاجي و من ثم إنكماس حجم النشاط الاقتصادي.

إشكالية البحث:

-وبناء على ما سبق ذكره تتبلور الإشكالية التالية:

كيف يتم تجنب هذه الأزمات وما هي أهم الأزمات التي واجهتها البنوك الجزائرية ؟

هذه المشكلة تدفعنا لطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية؟

- ما هي العوامل أو الأسباب المؤدية للأزمات التي يتعرض لها البنوك؟
- كيف يتم تجنب الأزمات في البنوك؟
- كيف تخرج البنوك من الأزمة؟

فرضيات الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا على الفرضيات التالية:

- إن طبيعة ونشاط البنوك تعرضها لعدت أزمة أزمات .
- إن سياسة تجنب الأزمات في البنوك تستلزم مبادئ و سياسات فعالة.
- خروج البنوك من الأزمة تساعد على تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي.

أهمية الموضوع:

- إن أهمية الموضوع لا تنتهي عن منح القروض بل إنه يمتد ليشمل متابعة هذه القرض والتأكد من سدادها في مواعيدها المحددة ، فالبنك بعد منحه للقرض يجب أن يتأكد من مدى تنفيذ السياسة التي يضعها و ومدى تنفيذ الشروط الموضوعية ، من أجل التقليل من المخاطر والأزمات المصاحبة لهذا القرض .
- وقد ازدادت هذه الأهمية خاصة بعدما تعرضت لها البنوك العالمية من أزمات و إفلاسات بسبب عدم تطبيقها للشروط الصحيحة للممارسة المصرفية.

أهمية الدراسة :

- لمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، وهو مناسب لعرض وتحليل لكيفية تجنب هذه الأزمات المصرفية.

صعوبات البحث:

الصعوبات التي واجهتها أثناء قيام بهذا البحث تمثلت في:

- قلة المراجع الخاصة بالموضوع .
- قلة الدراسات السابقة .
- وصعوبة الحصول على المعلومات في المجال التطبيقي .

محتوى الدراسة: للإجابة على سؤال وفرضيات البحث قمنا بتقسيم البحث إلى جزئيين:

الجزء النظري:

ـــ ***الفصل الأول:*** ويتناول ماهية النظام المالي والمتمثلة في التعريف بالنظام المالي والعناصر المكونة للنظام المالي الجزائري ، وأهمية وأهداف النظام المالي ، ويتناول أيضا الإطار ألمفاهيمي ألازمه المالية وأثرها على النظام المصرفي.

ـــ ***الفصل الثاني:*** يعتبر لب الموضوع وتناولنا فيه ماهية المخاطر البنكية ، تعريف البنك وأنواعه ، تعريف المخاطر البنكية وأنواعها ووظيفة إدارة المخاطر البنكية ، وتناولنا أيضا عموميات حول الأزمات البنكية ، الأزمات البنكية التي عرفتها الجزائر وأسبابها وسياسة تجنبها وتناولنا بعض التجارب الدولية في أزمات البنوك *والديون* المصرفية المتعثرة.

الجزء التطبيقي:

ـــ ***الفصل الثالث:*** وقمنا في هذا الفصل بدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تمهيد للفصل الأول:

إن للنظام المالي أهمية كبيرة في مختلف الأنظمة الاقتصادية لأي دولة، وذلك نظرا لدوره الفعال الذي يلعبه في تحقيق التطور الاقتصادي، ولقد شهدت الأسواق المالية سلسلة من الأزمات عبر دوراتها أهمها أزمة الكساد 1929 بالإضافة الأزمات التي وقعت في ستينات القرن الماضي ، حيث أن الأزمات في حقيقية الأمر ليست سوى مراحل متعددة ملازمة لتطور نشاط الأسواق، وما الأزمة المالية العالمية الأخيرة سروى حلقة من هذه السلسلة، وهي من أصلب الأزمات وأكثر تعقيدا وهي ممتدة إلى حد الآن.

المبحث الأول : ماهية النظام المالي

المطلب الأول : مفهوم النظام المالي: يعتبر النظام المالي محرك الاقتصاد والهيكل التنظيمي له ، وذلك من خلال قيامه بالجمع بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي ، أي تقرب قدرات التمويل مع احتياجاته ،أوهو نظام لتناسق الديوان ولذالك اختلف المفكرون الاقتصاديون في إعطاء تعريف شامل للنظام المالي وأهم هذه التعاريف هي :

التعريف الأول : النظام المالي هو نظام يقوم على مبدأ تحويل الأموال من المقرضين إلى المقترضين أو الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي ، فهو ينشط في إطار شبكة من المؤسسات المالية والأسواق المالية ، رجال الأموال ، الأفراد والحكومات التي تشارك وتنظم معاملات هذا النظام[1] .

التعريف الثاني : يعتبر النظام المالي مركب لأن معناه يأخذ بعين الاعتبار الحركة المالية للأعوان الاقتصاديين والثروة المالية في المحيط الاقتصادي ، وبمعنى آخر هو الميكانيزم الأكيد لاتخاذ القرارات المالية ، كما يهدف إلى تأكيد الحركة المالية للأعوان الاقتصاديين وهم على وجه الخصوص العائلات، المؤسسات الإدارية والذين يحققون في تبادلاتهم للحصول على الموارد.[2]

التعريف الثالث : النظام المالي هو عبارة عن تناسق و ترابط مجموعة من العناصر فيما بينها والتي تسعى إلى ربط القرارات المالية الخاصة لكل الأعوان الاقتصاديين "المؤسسة المالية الأسواق المالية"حيث تقوم بالسير الجيد

---

[1]–خليل محمد أمين ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس الموسومة بـــ "النظام المالي الجزائري في ظل اقتصاد السوق " ، جامعة عبد الحميد بن باديس 2007، ص 2 .

[2]–المرجع نفسه ص 3 .

للموارد المالية ذات الطابع النقدي و المالي ، فهو يربط بين ذوي الفائض المالي ومن هم بحاجة إلى هذه الفوائض أو الموارد المالية ، وبذلك يتمثل دور النظام المالي في تحقيق التوازن بين الطلب و العرض على رأس المال و تكمن فعاليته في توجيه الموارد المالية نحو الاستعمالات الأكثر مرد ودية .

التعريف الرابع : يعتبر النظام المالي الذي يحاصر مختلف الأعوان الاقتصاديين " مؤسسات عمومية أو خاصة " الأفراد ، الدولة "، مجموعة من الإجراءات المتعلقة بخلق: حفظ ودوران النقود فهو يشمل كتلة من الوسائل المالية المتمثلة في الأوراق المالية ، يوزعها أعوان مختصون بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين الممثلين في الأسواق المالية

والمؤسسات وتحكم هذه العلاقات المالية عدة قوانين ولوائح تنظيمية .[1]

التعريف الخامس : هو الوحدات المالية أو المصرفية يقوم بتجميع المدخرات من الأفراد والمشروعات أو الحكومات وتضعها تحت تصرف هذه الوحدات ، حيث أنها ترتبط بين قطاعات الادخار وقطاعات الاستثمار .[2]

[1]- خليل محمد أمين ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس الموسومة بـــ " النظام المالي الجزائري في ظل اقتصاد السوق " مرجع سابق ، ص 03 .

[2]ــ شقري نوري موسى و أخرون " المؤسسات المالية المحلية و الدولية " الدار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ــ عمان ــ ط 1 ، 2009 ، ط 2 2011 ص 23 .

المطلب الثاني: العناصر المكونة للنظام المالي الجزائري

يتكون النظام المالي الجزائري من عدد محدد من الهيئات المالية وهي على النحو التالي :

أــ الهيئات المالية البنكية :

1ــ بنك الجزائر:

بنك الجزائر هو مؤسسة وطنية ذات شخصية مدنية مستقلة مالية ، بموجب قانون النقد والقرض ل 14 أفريل 1990 اكتسب عدة وظائف أخرى كإصدار النقود وعملية دوران النقود ، مراقبة التوزيع للقرض ....الخ و النشاطات التي يمارسها يوميا كإعادة الخصم، تسيير السوق النقدي.

هو مكلف بمنع الموافقات على فتح مكاتب تمثيل أو إنشاء البنوك والهيئات المالية الأجنبية أما عملية تسيير بنك الجزائر فهو من اختصاص محافظ البنك بمساعدة ثلاث نواب ويعين المحافظ في البنك لمدة ستة سنوات غير قابلة للنسخ.

–أما إدارته يقوم بها مجلس النقد والقرض بحيث ينص على أهم القوانين الخاصة بالنشاط المصرفي ، القرض والسوق النقدي ، أسواق الصرف ، حركة رؤوس الأموال وتسيير الديون الخارجية ، كما يؤدي دوريين مهمين بالنسبة للبنك المركزي ، دور مجلس الإدارة و دور الهيئة النقدية . [1]

---

[1]- Amour ben Halima : la système Algérien ; édition dahlab 1996 p 25 .

2ـــ البنوك التجارية العمومية: لقد تمثلت في خمسة أنواع هي :

ــ البنك الوطني الجزائري : تم إنشاءه في 1966/6/13 و يعتبر أول البنوك التجارية التي تؤسسها الجزائر المستقلة ، وقد عوض تأسيس البنوك الأجنبية التالية : القرض العقاري الجزائري والتونسي ، والقرض الصناعي والتجاري ، البنك الوطني التجاري والصناعي في إفريقيا وبنك باريس وهولندا ، تجدر الإشارة إن الاندماج هذه البنوك في البنك الوطني الجزائري قد تم في تواريخ مختلفة .

ــ القرض الشعبي الجزائري:

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1966 وهو ثنائي بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر ، وقد تأسس على انقاض القرض الشعبي للجزائر و وهران ، قسنطينة ،عنابه والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي ، كما اندمجت فيه بعد ذلك ثلاث بنوك أخرى هي : شركة مرسيليا للقرض والمؤسسة الفرنسية للقرض والبنك وأخيرا البنك المختلط الجزائر ، مصر .[1]

ــ البنك الخارجي الجزائري :

تأسس البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1966 بموجب الأمر 67 ــ 204 ، وبهذا فهو ثالث ، وأخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي ، وقد تم إنشاؤه على إنقاص خمسة بنوك أجنبية هي : القرض الليوني ، الشركة العامة ، قرض الشمال ،والبنك الصناعي للجزائر والمتوسط ، وبنك باركليز.

[1]- شاكر القزويني " محاضرات في اقتصاد البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية ــ الجزائر ــ ط 2 ، 1992 ، ص 59 .

ــ ***بنك الفلاحة و التنمية الريفية:*** تم تأسيسه في 13/ 03 / 1992 بمقتضى المرسوم رقم 82 ــ 206 ، و في الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري .ويتمثل هدفه الرئيسي في:

-إرضاء الزبائن وتقديم خدمات متميزة تستجيب لطلباهم .

- تغطية مجمل الأخطار التي قد يتعرض لها البنك وكذلك تامين المستخدمين والزبائن بأسعار معقولة .

ــ ***بنك التنمية المحلية:*** تأسس بموجب مرسوم رقم 85 ــ 85 المؤرخ في 30/ 04/ 1985 و هو أخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات ، و ذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري ، و حسب قوانينها الأساسية التخصص في نشاطاتها الأساسية حسب القانون المصرفي لسنة 1986

و تتمثل في استقبال من الأفراد الودائع في أي شكل و حسب أي مدة و توافق على كل عمليات القرض دور خصر المدة أو الشكل .

لكن حسب قانون النقد و القرض لسنة 1990 أصبحت البنوك التجارية العمومية تتخذ القانون الأساسي للبنوك العالمية و بتالي وجدت نفسها مسئولة عن القيام بالعمليات التالية :

- استقبال الأموال من الأفراد ، عمليات القرض ، صنع وسائل الدفع تحت الأفراد

و تسييرها بصفة ثانوية ، فهي تقوم بالعمليات التالية : عمليات الصرف ، العمليات على الذهب ، و المعادن النفيسة و القطع ، عمليات التوظيف، إنشاء تنمية المؤسسات.[1]

---

[1]- شاكر القزويني " محاضرا في اقتصاد البنوك " مرجع سابق ، ص 60

3ـــ بعض البنوك أو الهيئات المالية الأخرى:

ـــ البنك الجزائري للتنمية :

تأسس الصندوق الجزائري للتنمية بموجب قانون رقم 63 ـــ 165 تم تحويل أسمه إلى البنك الجزائري للتنمية في سنة 1972.[1]

ورث البنك الجزائري للتنمية هيكليا عند تأسيس فعاليات أربع مؤسسات للانتماء متوسط الأجل ومؤسسة واحدة للانتماء طويل الأجل كانت كلها تعمل أثناء الاستعمار.

ولقد خول لهذا البنك منح تعبئة الإدخال المتوسط طويل الأجل، وبينما في مجال القرض كانت مهمته هي منح القروض المتوسطة والطويلة من أجل تمويل عمليات التراكم، وعليه أطلت على بنك التنمية الجزائري باسم بنك الأعمال الحقيقي المتخصص.

يقوم بنك الجزائري للتنمية حاليا في انتظام مراجعة قانونه الأساسي بتسيير بعض القروض الخارجية ويكون هذا لحساب الدولة.[2]

ـــ الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط:

تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في عام 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 24 ـــ 227 وتتمثل مهمة الصندوق في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات والأفراد.

---

[1]-الطاهر لطرش " تقنيات البنوك " ديوان المطبوعات الجامعية ـــ الجزائر ـــ ط 2 ، 2001 ، ص 186 .

[2] -شاكر القزويني " محاضرات في اقتصاد البنوك " مرجع سابق ، ص 63 .

وأما في مجال القرض فإن الصندوق الوطني ملزم على تمويل ثلاث أنواع من العمليات : عمليات البناء ،الجماعات المحلية ، العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية .[1]

ـــ البنك المختلط :

تم تأسيسه في 19 جوان 1988 بين البنك الخارجي لليبيا وأربعة بنوك تجارية عمومية والتي هي : البنك الوطني الجزائري ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية القرض الشعبي الجزائري ، وأخيرا بنك الجزائر الخارجي وكانت مساهمة هذه البنوك 50% بينما ساهم البنك الليبي بنفس النسبة ، ومن أهم النشاطات التي يقوم بها هذا البنك بتحقيق العمليات المصرفية والمالية والتجارية بالعملات الصعبة والقابلة للتحويل وترقية الاستثمار وتنمية التجارة في دول المغرب العربي .

ـــ البنك الاتحادي :

هو بنك خاص تم تأسيسه في 07 ماي 1995 بمساهمة أموال خاصة وأجنبية ترتكز أداء نشاطات متنوعة وتتمحور على وجه الخصوص على جمع الادخار

وتمويل العمليات الدولية والمساهمة في رؤوس الأموال الموجودة أو المساهمة في إنشاء رؤوس أموال جديدة ،كما يقوم بتقديم النصائح والاستثمارات المالية إلى الزبائن .

[1]- الطاهر لطرش ، " تقنيات البنوك " ، مرجع سابق ، ص 187

ب ــ الهيئات الغير البنكية:

1ــ الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين:

تم إنشاؤه بالقانون رقم 63 ــ 197 في 08 جوان 1963 وقد تأسس بقصد سد الثغرة الحاصلة في تراجع الشركات الأجنبية عن إجراء التأمين في ظل سيادة الجزائر المستقلة ، وقد سمح الصندوق بتولي كل أعمال التأمين ما عدا مخاطر الزراعة وحوادث العمل .

ملاحظة: الدولة تحتكر سوق التأمين وإعادة التأمين في الجزائر وذلك منذ صدور المرسوم رقم 66 ــ 127 رقم في ماي 1966.

2ــ الشركة الجزائرية للتأمين:

مصر لعدم وجود بوادر وطنية مؤهلة في حينه ، وفي ماي 1966 جرى تأميمها ، وقد اكتسبت الشركة منذ عام 1975 عدة وظائف للتأمين متعددة .

- التأمين ضد الأضرار وضد السرقة .

- التأمين على الأشخاص على الحياة وضد الوفاة[1].

ج ــ سوق قيم الخزينة و بورصة القيم المنقولة:

ـــ *سوق قيم الخزينة* :كان تأسيسه في 1995 وبالرغم من وجود سندات الخزينة إلا أن معدلات الفائد

[1]- شاكر القز ويني ، " محاضرات في اقتصاد البنوك " ، مرجع سابق ، ص 70 .

الاسمية لم تكن تعكس أبدا شروط السوق طالما كان التفاوض عليها نظريا مع غياب سوق منظم، ومنذ 1998

كان المتدخل الوحيد في هذا السوق الأخصائيين في قيم الخزينة، يجب أن توافق عليهم الخزينة.

ـــ *بورصة القيم المنقولة الجزائرية :*

من خلال إصدار قانون النقد والقرض 90 ـــ 10 وأهم ما تضمنه هو : التنويع في الموارد والتمويل الأعوان الاقتصاديين بالخصوص المؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي .

وقد أنشأت بورصة الجزائر في 23 ماي 1993 بمرسوم تشريعي 93 ـــ 10 , ولكنها لم تمارس نشاطاتها الرسمية والكلاسيكية .

– وبدأت بورصة الجزائر نشاطها باكتساب سندات سونا طراك وفي بداية الأمر تمت الصفقات على مستوى السوق ما بين البنوك في 22 جوان 1998 بتسعيرة سندات سونا طراك .

– أما الصفقات التي كانت على مستوى سوق البورصة أطلقت في 13 سبتمبر بأول تسعيرة لسهم رياض سطيف ففي السوق لا يوجد إلا ثلاث أدوات من الأوراق المالية " فيها سند واحد " فهو إلى حد الآن لا يملك إلا سيولة قليلة[1].

[1]- شاكر القز ويني ، " محاضرات في اقتصاد السوق " ، مرجع سابق ، ص 40 .

المطلب الثالث : أهمية النظام المالي :

أهمية النظام المالي:

1ـــ تعزيز أركان الاستقرار المالي.

2ـــ تجنب حدوث أي أزمة مالية في المستقبل من خلال التخصص الأكفأ للموارد المالية المتاحة وفقا للأولويات الوطنية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الذي ينعكس إيجابيا على المستوى المعيشي للمواطنين .

3ـــ الارتباط الوثيق بين أداء قطاع المالية العامة ومختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وخاصة قطاع الاستثمار الذي يعتبر المحرك الأساسي لنشاط الاقتصاد في الدولة .

4 ـــ تعزيز التنافسية في الاقتصاد الوطني في ظل مظاهر الانفتاح والعولمة التي أصبحت تسود الاقتصاد العالمي في هذه الأيام .

5 ـــ مواكبة الإدارة المالية لأفضل المعايير المالية المطبقة دوليا ، والاستفادة من تقدم المتسارع في مجال الاتصالات

وتكنولوجيا المعلومات .

6 ـــ يعتبر ركيزة أساسية من ركائز برنامج الإصلاح الوطني الذي تم تبنيه بعد استكمال برامج التصحيح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. [1]

[1]- شقيري نوري موسى و آخرون ، " المؤسسات المالية المحلية و الدولية " ، مرجع سابق ، ص 18 .

المبحث الثاني : الإطار ألمفاهيمي للأزمات المالية:

إن الأزمة المالية الدولية تؤثر تأثيرا عميقا على الدول المختلفة و تشكل أحد مظاهر الأكثر وضوحا بإفلاس نظام العلاقة الاقتصادية الحالية المفروضة على العا لم من قبل الرأسمالية.[1]

المطلب الأول : مفهوم الأزمة المالية :

نظرا لأهمية مثل هذا الموضوع في الاقتصاديات هذا أعطى لأكاديميون حيزا وفيرا لدراسته ومسبباته مع تقدم جملة من التعريفات التي تعددت تبعا لتوجهات الباحثين ومدارسهم الفكرية وفيما يلي بعضها :

- ***الأزمة المالية:***

هي حالة اضطراب مالي يقضي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات سيولة و عسار ، مما يستدعي تدخل السلطات لاحتواء تلك الأوضاع وقد تأخذ الأزمة المالية شكل أزمة مديونية أو أزمة عملات أو أزمة مصرفية وتنطوي الأزمة المصرفية على تدافع المصارف لسحب الودائع أو انهيار بعض البنوك أو وقف صرف الودائع لطالبيها مما يقتضي تدخل السلطات لأجل الإصلاحات التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد القومي ، والانخفاض الناتج عن ذلك في سعر الأصل يقلل من النشاط الاقتصادي الكلي ، مباشرة من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين " الأفراد والشركات"وبشكل غير مباشر من خلال تأثيراته على أسعار باقي الأصول الأخرى والموازنات المالية للوسطاء الماليين مثل البنوك,وهذا ما يدفعنا لفحص نوعين من الأزمات :

1- الانهيارات المفاجئة في سوق الأسهم والسندات .

2- الأزمات في العملات .

[1]- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي " العولمة المالية و إمكانية التحكم " دار الفكر الجامعي ــ الإسكندرية ــ د ــ ط 2012 ، ص 09 .

فكلاهما يمثل تجربة عالمية حالية من الممكن أن يترتب عليها نتائج اقتصادية حادة.[1]

ــ الأزمة المالية :

هي فقدان في الأصول المالية والناشئ في حدوث أزمة مالية في دولة أخرى ، والتمييز الأساسي هنا هو أن المستثمرين يقللوا من تقديراتهم للمخاطر والنتائج التي تنشأ عن بيع أصول مالية رغم الأسس الاقتصادية المحلية الثابتة التي لا تتغير .

ويتضح مما سبق أن هناك أسباب عديدة في مرور عدة دول بأزمات مالية في وقت واحد أو أقرب منه وتتضمن التفسيرات المحتملة لتلك الصدمات أو الهزات المالية المتزامنة والتي تؤثر على الظروف القائمة أو الموجودة بالفعل في الدول بصفة منفردة كما تتضمن تلك التفسيرات أيضا الصدمة المشتركة التي تواجه الأوضاع الاقتصادية في الدولة .[2]

المطلب الثاني : تصنيف و عرض بعض الأزمات المالية :

لقد كان للأزمات المالية واقع و أثر كبيرين على اقتصاديات البلدان ، إذ أنها غالبا ما سببت تدهورا حادا في الأسواق المالية ، نظرا لفشل الأنظمة المصرفية المحلية في أداء مهامها الرئيسية ، و الذي ينعكس في تدهور كبير لقيمة العملة و في أسعار الأسهم ، و بالتالي التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج و العمالة ، وما ينتج عنه من إعادة توزي .

الفرع الأول : تصنيف الازمات المالية :

[1]ــ إيمان محمود عبد اللطيف ، مذكر تخرج لنيل شهادة الدكتوراه الموسومة بــــ " الأزمات المالية و الأسباب و الآثار و العلاجات " جامعة سانت كليمتس العالمية ــ العراق ــ 2011 ، ص 13 .

[2]ـــ عبد الله الطاهر ، موفق علي خليل " النقود و المؤسسات المالية " مركز يزيد للنشر ، الأردن ، د ـــ ط ، 2006 ،ص25

– ***أزمة النقد الأجنبي أو أزمة العملة :*** تحدث عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما بتخفيض قيمتها أو هبوط حاد فيها والمضاربة هي عقدين اثنين ، يدفع احدهما الأخر " مالا" يتاجر مقابل جزء شائع معلوم في الربح و تحدث أزمة النقد الأجنبي كذلك عند رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة [1]

– ***الأزمة المصرفية :*** تحدث عندما يقوم اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك وغير ذلك من الأسباب ، عموما تميل الأزمات المصرفية إلى استمرار وقتا أطول من أزمة النقد الأجنبي كما أن لها آثار أقسى على النشاط الاقتصادي .

– ***أزمة الديون :*** تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد ، أو عندما يعتقد المقترضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ، ويحاولون تصفية القروض القائمة .

وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري " خاص" ، أو دين سيادي " عام" ، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد إلتزماته .

– ***أزمة أسواق المال " حالة الفقاعات " :***

تحدث الأزمات في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصاديا والتي تحدث عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمتها العادية نتيجة "بظاهرة" الفقاعة شدة المضاربة ، ويكون الهدف من شراء الأصل هو الربح عن ارتفاع سعره ، وليس بسبب قدرته هذا الأصل على توليد الدخل ، ولكن

مجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار وتصل إلى أدنى مستوياتها ، ويرافق ذلك حالات من

[1]- إبراهيم عبد العزيز النجار " الأزمة المالية و إصلاحات النظام المالي العالمي " الدار الجامعية ـــ الإسكندرية ـــ د ـــ ط ، 2006 ،ص 44

الذعر والخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو قطاعات أخرى [1]

الفرع 02 : عرض بعض الأزمات المالية :

شهدت الأسواق المالية العالمية خلال القرن العشرين انهيارات كبيرة تسببت في حدوث أزمات مالية تميزت بسرعة انتشارها وتباين أسباب حدوثها، والتي سنحاول التركيز عليها وفيما يلي نستعرض مختلف الأزمات ضمن النقاط التالية:

– ***أزمة 1929 :*** شهدت العلاقات النقدية والمالية و الدولية استقرار نسبيا بعد تجاوز الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال فترة الحرب العالمية الأولى ،ومع استمرار ارتفاع أسعار الأوراق المالية في بورصة نيويورك منذ عام 1924 على مدى خمسة سنوات متتالية إلا أن وصلت إلى أعلى مستوياتها في 28 أكتوبر 1929 حيث سجل مؤشر داو جونز ارتفاعا كبيرا إذ انتقل من 110 نقطة إلى 300 نقطة بنسبة 273 بالمائة مما أدى إلى حدوث أزمة حقيقية بخسارة المستثمرين لعملياتهم في الأسواق المالية بحوالي 200 مليار دولار ، وإفلاس 3500 بنك في اليوم الواحد ، وتميزت هذه الأزمة بالخصائص التالية :

– زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله .

– استمرار لفترة طويلة نسبيا.

– عمق وحدة هذه الأزمة، ففي الولايات المتحدة انخفاض الودائع لدى البنوك، و ما انخفضت عمليات الخصم والاقتراض بمقدار مرتين، ووصلت البنوك المفلسة عام 1929 إلى 1933 أكثر من 10000 بنك.

– الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة، يرجع بسبب ذلك إلى تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة.

[1]- التقرير العربي الموحد ، أبو ظبي ، صندوق المالي العالمي ، د ـــ ط ، 2008 ، ص 10

– اختلاف مدة وحدة الأزمة من بلد لأخر بشكل كبير .

– التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات .

– توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا و النمسا .

و عود أسباب أزمة 1929 إلى جملة من الانحرافات الحاصلة في الأسواق الدولية وتتلخص أساسا فيما يلي :

–البيع على المكشوف من طرف المضاربين للأسهم التي ليست في ملكيتهم بأسعار مرتفعة على أمل شرائها عند انخفاض أسعارها مقابل هامش الربح.

– الممارسة الغير الأخلاقية واستغلال ثقة العملاء، والتلاعب في أسعار الأوراق المالية. [1]

ـــ أزمة 1987 " أزمة الاثنين الأسود " :

عرفت بورصة وول ستريت بنيويورك في 1987 انخفاض متتاليا في الأسعار تداولاتها المالية صاحبة اندفاع المستثمرين إلى بيع أسهمهم مما أدى إلى انخفاض مؤشر داو جونز بمقدار 508نقطة في اليوم الواحد مما أثر على باقي البورصات العالمية وكانت الخسائر كبيرة ، وتعود أسباب الأزمة إلى انهيار أسعار 30 نوع من الأسهم وأشهر الشركات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وانخفاض أسعار أسهم بورصة نيويورك نتيجة الخلل في التوازن بين العرض والطلب الناشئ من جراء كثرة أوامر البيع بشكل واسع .

– أزمة 1989 :

بدأت أثار الأزمة في 1989 عقب إعلان الحكومة الأمريكية عن رفع 5 بالمائة على التوالي من أسعار لصرف ، مع امتناع البنك المركزي الأمريكي عن تخفيض أسعار الفائدة وذلك لأسباب عديدة أهمها :

– تحسين الظروف الاقتصادية وعدم توافر ما يدل على اقتراب حدوث أزمة اقتصادية .

[1]- إبراهيم عبد العزيز النجار " الأزمة المالية و إصلاحات النظام المالي العالمي " مرجع سابق ، ص 32 .

- نظرا لارتفاع عوائد الأسهم بسبب ارتفاع مستوى نشاط معظم الشركات و تحسين أرباحها و لم تكن هنالك دوافع لبيع الأسهم.[1]

- *أزمة الأسواق المالية الناشئة :*

شهدت فترت التسعينات العديد من الأزمات المالية منها : الأزمة المالية التي عصفت بالأسواق المالية الناشئة كالمكسيك والأرجنتين وفيتز ويلا........الخ.

يقصد بالأسواق الناشئة على أنها أسواق مالية للبلدان تعودت على تلقي تدفقات رؤوس أموال خارجية ضخمة لفترة طويلة ، فأصبحت أكثر اندماجا في السوق الدولية واستجابا وأشد حساسية لآليات السوق ، مع توافق هذه التدفقات النقدية حدثت أزمة مالية وأصبح الاقتصاد يواجه التزامات وديون مالية .[2]

- *أزمة المكسيك :*

لقد ظهر السوق المالي المكسيكي في الحقبة الزمنية التي سبقت الأزمة كفرصة استثمارية مثالية للأجانب ، نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة النجم عن إصلاحات الاقتصادية الشاملة للدولة ، وتمثلت أهم هذه الإصلاحات في خصخصة المؤسسات ورفع القيود عن التجارة الخارجية إضافة إلى إصلاحات أخرى في السياسة المالية ، وأفضل

إلى اندفاع رؤوس الأموال الأجنبية لشراء العقارات والقيم المنقولة مما خلق عجز في ميزان المدفوعات المكسيكي

ونظرا لاستقرار العملة المكسيكية بسبب ارتباطها بعملة أخرى ، توسع الائتمان المصرفي مع تواصل العجز في ميزان المدفوعات المكسيكي ، وحينها بدأ التوقع بحدوث أزمة مالية .

ونتيجة هذه المؤشرات اضطرت الحكومة إلى رفع أسعار الفائدة لدعم العملة ,لكن بمجرد تعويم العملة

,انخفضت

---

[1]- أيمن عمر عبد السلام العز ومي مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية " الأزمة المالية العالمية و أثرها على أسواق العمل العربي " ،العراق ، 2011 ، ص 56 .

[2]ـــ زيدان معين ، تقييم الأداء و مواجهة الأزمات " المجموعة النيل العربي ، القاهرة ، 2008 ، ص 498 .

قيمتها و تباطأ التوسع الائتماني نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة مما أدى إلى أزمة مالية لم يسبق لها مثيل في المكسيك ، وزاد من حدتها عبء الديون الضخمة لتطبق على إعادة هيكلة عاجلة لعنصر أساسي لحل الأزمة [1]

المطلب الثالث: أسباب الأزمات المالية:

إن أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقمها هي :

– مقدمات هذه الأزمة ابتدأت بارتفاع الغير المبرر في أسعار النفط بوصولها إلى أرقام قياسية حوالي " 147" دولار للبرميل و بلوغ سعر اليورو حاجز " 1.6 " دولار لكل يورو .

– نفس السيولة لدى المصارف ، وضعف ملاءتها واحتياجها لتمويل خارجي .

– فقدان الثقة بين المؤسسات المالية وتراجع أسواق رأس المال والبورصات .

– انخفاض الاستثمارات وزيادة معدل البطالة " ارتفاع حالات العجز على الرهانات العقارية ـــ ارتفاع حالات التخلف عند السداد " .

ا–رتفاع أسعار الذهب والحديد والإسمنت بشكل غير طبيعي وغير مسبوق .

– تأثير الجانب العيني في الاقتصاد وتراجع مؤشرات المستهلكين .

–ا لارتفاع الشديد في أسعار السلع الغذائية حول العالم .

– تذبذب في أسعار العملات والفوائد وتضخم الأرباح لدى المصارف نتيجة تقيم المحافظ .

- أثر العدوى أي انتقال الأزمات المالية .

[1]- محمد عبد الوهاب الغزاوي و الخبير المالي عبد السلام محمد حميس " الأزمة المالية " مكتبة جامعية ، الشارقة ، إثراء للنشر و التوزيع ـــ الأردن ـــ ط 1 2010 ، ص 23 ـــ 24 .

- إهمال المصاريف والمؤسسات المالية الحكومة الرشيدة للسيولة ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال .ما أدى تعقد النشاط المالي والاقتصادي إلى بروز الشركات المالية والاقتصادية الكبرى والتي تلعب دور الوسيط بين المستثمر والسوق .

- الإشاعات والمعلومات الملوثة والغير الحقيقية.

- التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة والاختراعات ، وتحول الطلب على المنتجات و لخدمات وهياكل محفظة الاستثمار .

- المضاربة الغير المسموحة[1]

و من هنا تظهر حقيقية هذه الأزمة باعتبارها أزمة مالية بالدرجة الأولى نجمت عن التوسعات الكبرى في الأصول المالية على النحو مستقل عما يحدث في الاقتصاد العيني إن السبب المباشر الذي فجر الأزمة هو التعثر الكبير الذي شهده سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب عجز الكثير من المقترضين عن سداد ما عليهم من ديون مع مارا فق ذلك من انخفاض في قيمة العقارات الذي هو محل تلك الديون .

وعموما يرجع الكثيرين سبب الأزمة المالية بشكل عام إلى طبيعة النظام الرأسمالي وآليات عمله، ويمكن حصر

- خروج المضاربة التجارية عن حدود نشاطاتها التقليدية لوسيط مالي بين وحدات الفائض ووحدات العجز.

أهم الآراء المفسرة لأسباب الأزمة فيما يلي :

– من النتائج الكارثية للفقاعة التكنولوجية عام 2000 وأحداث أيلول سبتمبر 2001 قيام الاحتياطي

الفدرالي

الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة إلى 1 بالمائة ، وإبقائها كذالك حتى 2004 الأمر الذي يسمح للفقاعة

العقارية بالنمو في الولايات المتحدة الأمريكية .

[1]- خبابة عبد الله " الاقتصاد المصرفي " دار الجامعة الجديدة للنشر ــ الإسكندرية ــ د ــ ط ، 2013 ، ص 346 .

– رغم وجود رقابة من قبل البنوك المركزية على البنوك التجارية إلا أن ذلك لم يحل دون لجوء بعضها والعديد من المؤسسات الإقراضية الأخرى إلى نشاطات غير منضبطة وخروجها عن قواعد العمل الاستثماري السليم في الأسواق المالية من خلال التوسع المفرط في الإقراض دون ضمانات بحثا عن الأرباح دون النظر إلى النتائج .

– عدم الملائمة بين حجم الأصول وحجم الالتزامات للمؤسسات المالية ، حيث لا تتناسب المخاطر التي تحملها تلك المؤسسات مع أصولها ، خاصة مع ارتفاع الوضع النسبي لحجم الأصول الطويلة الأجل بميزانية تلك المؤسسة ، وبالتالي تتعرض لإمكانية التعثر والإفلاس .[1]

[1]- خبابة عبد الله "الاقتصاد المصرفي " مرجع سابق ، ص 347 .

المبحث الثالث : تأثير الأزمة المالية على النظام المصرفي :

إن البنوك والمصارف الإسلامية كانت أقل تأثيرا بالأزمة المالية ، وهذا راجع إلى عدة عوامل: :

المطلب الأول : تأثير الأزمة المالية على مصارف الولايات المتحدة الأمريكية

عاشت الأوساط و القوى الاقتصادية و المالية العالمية ، حالة من الهلع والارتباك والترقب,وهي تتابع وقائع وتداعيات أزمة الدين الأمريكي ، التي انتهت إلى تواصل إلا دارة الأمريكية مع زعماء الحزبيين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق اللحظة الأخيرة, وذلك بعد جدل حاد ومفوضات صعبة بينهما , قدم فيها الطرفان تنازلات عديدة ويقضي الاتفاق برفع سقف الدين العام الأمريكي وخفض الإنفاق بنفس المقدار, بما يعني تفادي عجز أو تخلف الولايات المتحدة الأمريكية عن سداد ديونها, وبتالي تجنب إعلان إفلاسها.

1ـــ كانت الشرارة التي أشعلت الأزمة هو اعتراف بنك " ليمان براذرز" بإفلاسه لكن ذلك الخبر قد أدى إلى انهيار البورصات , فاضطربت خلال خمسة الأيام الأولى عقب الأزمة , وفقدت بعض البورصات حوالي 40 بالمائة من قيمتها ، وقال بعض الاقتصاديون إنهم إذا تمت المقارنة بين آثار أزمة 1929 وأزمة 2008 فسنجد أن أزمة 1929 بالنسبة لأزمة 2008 مزحة لا أقل ولا أكثر .[1]

2 ــ انهيار مجموعة كبيرة من البنوك التي كانت تعطيها مؤسسات التصنيف تصنيفا عاليا، فقد انهار "25" بنك في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأخير من عام 2008 و" 140 بنكًا في عام 2009 و " 30 بنكًا في

عام 2010" تداعى عملاء البنوك لسحب ودائعهم من البنوك مما أثر على حجم أصول البنوك مما اضطرت

[1]- محمد الهاشمي الحاج ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير الموسومة بــــ " أثر الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية " جامعة العلوم الاقتصادية قاصدي مرباح ، 2012 ، ص 20 .

الحكومات للتدخل بضخ مليارات كقروض للبنك لمواجهة طلبات السحب من قبل العملاء ، فعلى سبيل المثال ضخت الولايات المتحدة الأمريكية 700 مليار دولار لخزائن البنوك ، وضخت بريطانيا قرابة 450 مليار تفاوتت الحكومات في حجم ما ضمنته من أموال في أجهزتها المصرفية إلا أنها بالتأكيد ضخت أموال كثيرة .

المطلب الثاني : أثر الأزمة المالية على البنوك الإسلامية :

تكاد تكون المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية واحدة من حيث الخدمات التي تقوم بها في خدمة المجتمع مع اختلاف بينهما في طريقة التنفيذ من الناحية الشرعية ، فالمصارف الإسلامية تقوم بتنفيذ عملياتها وفقا لمصادر الشرعية الإسلامية للصيغ الشرعية التي وضعها الفقهاء ووفقا لمصادر الشرعية الإسلامية الخمسة " القرآن ــ السنة النبوية المطهرة ــ القياس ــ الاجتهاد " بينما المصارف التجارية التقليدية لا تلتزم عملياتها بمقتضيات الشرعية الإسلامية كإباحتها للفوائد الربوية ، والبيوع الآجلة والمشتقات المالية التي تنطوي على كثير من الغرر .

1 ــ مفهوم المصارف الإسلامية :

تعرف أي مؤسسة بالنظر إلى الوظائف التي تقوم بها ، والخدمات التي تقدمها للجميع ، وقد عرفنا وظائف المصارف التقليدية المتمثلة في قبول الودائع ، ومنح القروض وتقدير الخدمات المصرفية مثل الحولات والصرافة ،

و أعمال المقاصة.[1]

– والمصارف الّإسلامية تقوم بتلك الخدمات ولكن وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية وتزيد عليها قياسها

[1]- فريد كورتل ، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه الموسومة بـــــ "الأزمة المالية العالمية و أثرها على الاقتصاديات العربية " جامعة سكسكدة ، 2012 ، ص 20 .

بالوظائف الاجتماعية مثل دفع زكاة المساهمين وفتح القروض الحسنة والمساعدات المالية كما تزيد على المصاريف

بتوسعها في المجال الاستعماري ذلك أن الجانب الاستثماري في البنوك التجارية التقليدية مقتصر على منح الائتمان المصرفي بينما هو في المصارف الإسلامية سواء فيما يتعلق بالاستثمار غير المباشر عن طريق العملاء وفقا لصيغ الاستثمار المختلفة ، أو عن طريق الاستثمار المباشر الذي تقوم به المصارف الإسلامية مثل الاستثمار العقاري ، وهي بهذا المفهوم يستحق أن يطلق عليها المصارف الشاملة ، أي أن عملها لا ينحصر في الوساطة المالية أو المصارف التنموية .وفقا للعرض السابق يمكن تعريف المصارف الإسلامية بأنها: مؤسسات مالية تقوم بالأعمال المالية والاستثمارية وفقا لصيغ الاستثمار الإسلامي ، كما تقوم بتقديم الخدمات الاجتماعية المرتبطة بعملها المصرفي وفقا لمقتضيات الشريعة الإسلامية .

- أثبتت أحداث الأزمة المالية العالمية الحالية ونتائجها أن المصارف الإسلامية كانت أقل تأثير بالأزمة من المصارف التقليدية ، رغم أن المصارف الاقتصادية تؤدي نفس الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التقليدية ، بل إنها تزيد عليها في الجوانب مثل تقديم بعض الخدمات الاجتماعية ، مثل القيام بجمع الزكاة و توزيعها

والقرض الحسن وغير ذلك من الخدمات المرتبطة بالجانب العيادي ، باعتبار أن المصارف الإسلامية تقوم بأنشطتها وفقا لمقتضيات الشريعة الإسلامية .[1]

- وحيث أن المصارف الإسلامية كانت الأقل تأثرا بهذه الأزمة مقارنة بالمصارف التقليدية أو المؤسسات المالية الأخرى ، ويعود الفضل في ذلك إلى أحكام الشريعة الإسلامية لا إلى المصارف ذاتها وذلك أن الشريعة الإسلامية قد ضبطت عمليات التعامل بالمال على المستوى الفردي والجماعي واعتبرت المال " مال الله تعالى "

---

[1]- فريد كورتل " الأزمة المالية العالمية " مرجع سابق ، ص 21

وإن الإنسان مستخلف في التصرف بهذا المال وفقا لمشيئة الخالق الذي هو "الله سبحانه و تعالى " ، وأجرت على هذا المال الأحكام الشرعية التي هي الحل والحرمة ، والكراهية والاستحسان والوجوب ، كما أن حفظ المال جعل أحد مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة وهي " حفظ النفس ، الدين ، العقل ، المال ، النسل " .

- وفي الجانب الاقتصادي فقد نظم الإسلام تنظيما دقيقا مع بداية نشوء الدولة الإسلامية في المدينة المنورة ، فعندما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة شكا إليه أصحابه جور اليهود في التعامل مع العرب والمسلمين في السوق الذي كان يقع في حي اليهود ، فقالوا له : يا رسول الله إن اليهود يسوموننا الخسف ويفرضون علينا الإتاوات في سوقهم ، فأخذهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أرض فسيحة

خارج عمران المدينة المنورة ، وضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم برجله على الأرض وقال : "هذا سوقكم فلا تساموا فيه

ولا تفرض عليكم الإتاوات".[1]

– عندما بدأ بتشكيل هيكل الدولة الإسلامية في المدينة المنورة ، بدأت تترل آيات الأحكام ، وقد وضعت مجموعة من الأحكام في الجانب الاقتصادية هي :

1 ــ تحريم بيوع الربا ، واعتبار التعامل به ، من الموبقات السبع ، قال تعالى : " يَأَيُّهَا الذَينَ أمَنَوا اتَقُوا الله وَذَرُوا مَا بَقي منَ الربَا إنَ كُنتُم مُؤمنينَ ، فَإن لَم تَجعَلَوا فَأذنُوا بحَرب منَ الله وَ رَسُوله" صَدَقَ الله العَظيمُ .البقرة (277 ــ 278) وقال صلى الله عليه وسلم " اجتَّنبُوا السَبعَ المُوبقَّات و ذَكر منها الربَا "

2 ــ تحريم بيوع الغرر سواء كان الغرر في السعر أو الوصف .

---

[1]- محمد بدير " أثار الأزمة المالية الغير المباشرة على البنوك الإسلامية الموقع الالكتروني www . aljezeeral . com بتاريخ الإطلاع 2015/02/09 ، الساعة 14:00

3 ــ تحريم الاحتكام .

4 ــ وضع نظام الحسبة و هي نظام مراقبة السوق ، وهو نظام المواصفات والمقاييس في وقتنا الحاضر واعتبار نظام الحسبة في الشريعة الإسلامية يقوم على قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجال الاقتصادي .

– الآثار السلبية على المصارف الإسلامية من جراء الأزمة المالية العالمية الحالية :

لا ينكر أحد أن هناك آثار سلبية لحقت بالمصارف الإسلامية من جزاء الأزمة المالية ولقد سبق الذكر أن آثار الأزمة المالية العالمية قد أثرت على المصارف الإسلامية بطريقة مباشرة " وهو أثر محدود " و بطريقة غير مباشرة

وهو الأثر الأوسع كما ذكرت سابقا أن الآثار التي لحقت بالمصاريف الإسلامية نوعان آثار إيجابية تم الحديث عنها في النقطة السابقة وآثار سلبية سيتم الحديث عنها كالتالي :

1 ــ أثر سلبي على المصاريف الإسلامية من جراء الأزمة العالمية الحالية هو انخفاض أصولها نتيجة لانخفاض وودائع العملاء الذي تأثر بانخفاض النشاط الاقتصادي ، فقد ذكرت سابقا عند الحديث عن الآثار الإيجابية للأزمة على المصارف الإسلامية أن ودائع المصارف الإسلامية قد زادت إلا أن الذي زاد هو الودائع الجديدة المرتبطة بتحول الأفراد والمؤسسات إلى العمل المصرفي الإسلامي ، أما الودائع المرتبطة بنشأة المصارف الإسلامية فلا شك أنها قد تأثرت خاصة الودائع الاستثمارية والودائع الادخارية والودائع المخصصة ، وقد أظهرت بيانات الاستثمار في المصارف الإسلامية انخفاض واضحا جراء الأزمة كما تأثرت أيضا حقوق الملكية وخاصة الأرباح المتحجرة

والاحتياطات. [1]

[1]- محمد بدير " أثار الأزمة المالية الغير المباشرة على البنوك الإسلامية", مرجع السابق .

2 ــ في ظل انخفاض حجم الأصول في المصارف الإسلامية، وزيادة المخاطر المحتملة واستمرار الأزمة فإن المصارف الإسلامية اضطرت إلى اقتطاع كبير لمواجهة انخفاض قيمة الأصول ، فأثر ذلك أيضا على أرباحها كما أثر على احتياطاتها ، كما أن تعثر بعض العملاء وإفلاسهم جراء الأزمة قد جعل المصارف الإسلامية تقتطع مزيدا من المخصصات .

3 ــ انخفاض صافي أرباح المصارف الإسلامية نتيجة لعدة عوامل أهمها :

– انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة .

– انخفاض حجم الخدمات المصرفية ، وبالتالي انخفاض عوائدها خاصة تلك الخدمات المرتبطة بالجانب الاستثماري كالخدمات ، الضمانات ، الإعتمادات .

– اقتطاع جزء من الأرباح لمواجهة المخصصات .

4ـــ أدى انخفاض دخول المصارف الإسلامية إلى انخفاض العائد على الموجودات .

5 ـــ ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة لإعادة هيكلة الأنشطة ، ومن ثم هيكلة الإيرادات والمصروفات

6 ـــ انخفاض العائد على حقوق الملكية نتيجة لانخفاض صافي الأرباح.[1]

---

[1]- مجلس الغرف التجارة السعودية " الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاد السعودي " د ـــ ط ، 2008 ، ص 04 – 05 .

المطلب الثالث : أثر الأزمة المالية على البنوك العربية :

ليست المصارف اليمنية بمنأى عن آثار الأزمة العالمية بل إنها تعد ربما أكثر تضررا لعده أسباب منها حداثة إنشاؤها , فأول بنك إسلامي تأسس في عام 1995 وهو البنك الإسلامي اليمني وأخرها تأسس في عام 2002 وهو بنك اليمن البحرين الشامل ، ومن ثم فإن خبرتها بالقياس إلى خبرة البنوك الإسلامية الأخرى تعد محدودة .

- محدودية نشاطها بحكم البيئة التي تعيش فيها إذا تدير أعمالها في المحيط اليمني ، ما عدا فرعين أو ثلاث فروع البعض منها في جمهورية جيبوتي ، واستثماراتها في الخارج هي استثمارات لدى بنوك إسلامية تعمل في الخارج وخاصة في دولة الخليج العربي .

- تواضع حجم أصولها ، فقد بلغ حجم أصولها في 31/ 12 / 2009(538)مليار دولار يمني وتعادل حوالي (2.6) مليار دولار وفق السعر المعادل ل 31 / 12 / 2009 ، وهو كما يلاحظ حجم متواضع بالقياس إلى أحجام الأصول لدى المصارف الإسلامية في الخارج ، وإلى حاجة البلاد من التمويل .

- تواضع حجم أنشطتها الاستثمارية فقد بلغ حجم استثماراتها في 31 / 12 / 2009(172) مليار دولار يمني تعادل حوالي (830) مليون دولار فقط .[1]

---

[1]ـــ السيد عليوة " إدارة الأزمات و الكوارث " ـــ مخاطر العولمة و الإرهاب الدولي ـــ مركز القرار للاستثمارات ـــ ط3 ، القاهرة 2004 ،ص 13 .

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل توضيح النتائج المترتبة عن الأزمة المالية المتزامنة مع التحول الاقتصادي الذي يجري في العالم العربي من جراء سقوط أضخم وأعظم المؤسسات المالية وتدهور أكبر البورصات وانخفاض سعر الدولار الأمريكي وكذا انخفاض قيمة الذهب والبترول والحديد فهي فرصة للعرب خاصة الجزائر لما لها

من إمكانيات تمكنها من تحسين وضعيتهم الاقتصادية ومواجهة التحديات التي تفرزها هذه الأزمة ، وحيث أن البنوك والمصارف الإسلامية كانت أقل تأثيرا بالأزمة المالية .

تـــــــــمــــــــــهــــــــــيـــــــــد الفصل الثاني:

إن زيادة و تنوع الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف أدى إلى زيادة تعقيد العمليات المصرفية في سوق المنافسة الشديدة، وعند الحديث عن البنوك عملها ومهامها يخطر في أذهان الكثير من أصحاب الميدان المخاطر التي تواجهها البنوك وهي تؤدي أعمالها اليومية.

تتعرض المصارف إلى عدة أزمات وهذا حسب طبيعة نشاطها وعلى البنوك البحث عن الوسائل والطرق للحد من هذه الأزمات ، وإتباع سياسة أكثر فعالية، إلا أن تحديد نوع التسيير يتوقف على المرحلة التي يتعامل عندها البنوك مع هذه الأزمات وهذا بصياغة وتعديل وتنفيذ القرارات والتصرفات التي تتوقف عليها الحالة المالية والوضعية والتجارية للبنك مستقبلا لتحقيق بعض النتائج المرغوبة فيها على مستوى المنطقة ككل .

-ــالمبحث الأول : ماهية المخاطر البنكية :

أن تعدد الحاجات وتطور الحياة البشرية والاقتصادية أصبح أسلوب المقايضة غير مجدي ، مما مهد للبحث عن أسلوب تعامل جديد بين الأفراد إلا وهو النقود وباتساع المعاملات التجارية إذا أدت الحاجة للنقود ، ولذلك

وجد مكان للمحافظة عليها وهذا ما أدى إلى ظهور مؤسسة مالية تدعى البنك ورغم اختلاف أنواعه ، فإنه يتعرض للمخاطر عديدة وتؤثر على أداءه ونشاطه لذلك سوف نحاول التعرف في هذا المبحث على البنك والمخاطر الذي يتعرض لها .

المطلب الأول: مفهوم البنك و أنواعه :

الفرع 01: تعريف البنك: كلمة " Banqu . Bank " أصلها كلمة إيطالية بانكو تعني المصطبة وكان يقصد بها في البدء ، المصطبة التي يجلس عليها الصارفون لتحويل العملة ، ثم تطور المعني فيما بعد كلي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري المتاجرة بالنقود .[1]

- أما بالعربية فيقال صرف وصارف واصرف الدنانير بدلها بدراهم أو دنانير سواها ،والصراف والصيرف والصيرفي. وجمعها صيارفة وهو بيع النقود بنقود غيرها .

---

[1]- شاكر القزويني " محاضرات في اقتصاد البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية ـــ المطبعة الجهوية بوهران ـــ المعهد الوطني للعلوم الاقتصادية في تيزي وزو ـــ ط5ـــ 2011 ـــ ص 24 .

ــــــــــ ويمكن تلخيص عمل البنك ، بصفة عامة ببضع كلمات ، وهو يقبل الأموال من الذين لديهم أموال فائضة عن حاجتهم و يعد تقديمها للآخرين يحتاجونها لكي يستفيدوا منها البنك هو منشأ تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشأ الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معنية أو استثمارها في أوراق مالية محدودة .[1]

كما يعرف أنه أي مؤسسة تقوم بواحد أو أكثر من الأعمال التالية:

- قبول وحفظ الودائع.

- تسليف النقود.

- منح الائتمان .

ويمكن تعريف البنك بأنه منظمات اقتصادية في إدارة الأموال عن طريق الحفظ والإقراض أو البيع و الشراء وحيث تعتبر بمثابة أماكن التقاء عرض الأموال بالطلب عليها.[2]

- البنوك هي التي تقوم بتجميع المدخرات وتلقي الودائع من الأفراد والشركات والعمل على استخدامها في خدمة ودعم وتنمية الاقتصاد الوطني ويمكن جوهرة عملها في الاتجار في منفعة النقود.

---

[1]- شاكر القزويني " محاضرات في اقتصاد البنوك " مرجع سابق ، ص 25 .

[2]ـــ أحمد محمد غنيم " إدارة البنوك" المكتبة العصرية و التوزيع ـــ المنصورة ـــ مصر ، ط 1 ، 2007 ، ص06 .

ـــــــــــــــــــــــــــ أما المفهوم الاقتصادي للبنك فهو مؤسسة التي تتوسط بين طرفين لديهما إمكانات وحاجات متقابلة ومختلفة ، يقوم البنك بجمعها أو توصيلها أو تنظيمها بهدف تحقيق فائدة للطرفين مقابل ربح مناسب .[1]

– إذن فالبنك وسيط مالي يمارس نشاطه من خلال النشاط البنكي الذي يفترض وجود طرفين والهدف هو تقديم الخدمات لهما والمقابل هو تحقيق أرباح مقابل هذه الوساطة أو الخدمة[2]

الفرع 02 : أنواع البنوك :

تقوم البنوك جميعها بأعمال مصرفية من نوع واحد ، كما أنها ليس كلها خاضعة لنظام واحد ولقد اقتضى تعدد الفعاليات المصرفية من حيث الاختصاص إلى تقسيم البنوك إلى عدة أقسام حسب عدة أسس:

ـــ البنوك حسب طبيعة النشاط :

تقسم البنوك حسب طبيعة عملها و نشاطها إلى :

1 ـــ البنوك التجارية : هي البنوك التي تعتمد أساس على الأعمال التجارية من تلقي الودائع وخصم الكمبيالات وشراء وبيع العملات الأجنبية وإصدار خطابات الضمان وفتح الإعتمادات وتقديم القروض لفترات قصيرة ومن أمثلة هذه البنوك : بنك الإسكان ، بنك الأهلي الأردني .

---

[1]- عاطف جابر طه " تنظيم و إدارة البنوك " الدار الجامعية ـــ الإسكندرية ـــ د ـــ ط ، 2008 ، ص 47 .

[2]ــ سليمان ناصر " تقنيات البنكية و عملية الائتمان" ديوان المطبوعات الجامعية ــ الجزائر ، د ــ ط ، 2012 ، ص 09 .

ــــ*2 ــ البنوك الصناعية:* تقوم البنوك الصناعية بتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم المشروعات الصناعية وتنظيمها على اختلاف أحجامها وكذالك المشاركة في رؤوس الأموال بعض المشروعات المختلفة .

3 ــ البنوك الزراعية : تقوم بتقديم كافة الخدمات المصرفية ذات الصلة بالنشاط الزراعي ، مثل القروض والتسليفات التي تمنحها للمزارعين لشراء الآلات الزراعية و تمويل النفقات الزراعية والحصاد ، فضلا عن إقراض الجمعيات التعاضدية الزراعية ، لمباشر الأعراض الإنتاجية وقبول ودائع و مدخرات المزارعين ، والجمعيات التعاونية.[1]

4 ــ البنوك العقارية : تتمثل البنوك العقارية في تلك المصارف التي تتخصص بتقديم الخدمات الائتمانية العقارية

وما يتصل بها من تمويل لمشروعات الإسكان والبناء ، كمنح السلف بضمان الأراضي ،أو العقارات المشيدة أو تقديم القروض للمجتمعات التعاونية والإسكانية ، كما تساهم البنوك العقارية في تأسيس شركات لبناء المساكن والعمارات والمباني على اختلاف أنواعها .

5 ــ البنوك المركزية : هي مؤسسة حكومية تتولى العمليات النقدية التمويلية العامة للحكومة ومن خلال إدارته لهذه العمليات يؤثر في المؤسسات النقدية الأخرى ، بهدف دعم ومساندة السياسة الاقتصادية للدولة ، ووصف بأنه مركزي لأنه يشمل مركزا محوريا في النظام المصرفي النقدي [2].

[1]- سامر بطرس جلده " النقود و البنوك" دار البداية ناشرون و موزعون ـــ عمان ـــ ط 1 ، 2009 ، ص 88 ـــ 89 .

[2]-فلاح حسب الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن الدوري " إدارة البنوك " ، دار وائل للنشر و الطباعة ، ط1 ، 2000 ، ص12

6 ـــ صناديق التوفير : هي التي تختص بتقديم التسهيلات الائتمانية لصغار التجار والحرفيين والصناعيين وغيرهم من أصحاب الدخل المحدد مثل صندوق توفير البريد .

7 ـــ البنوك التعاونية: هي التي تقوم بتقديم خدماتها للجمعيات التعاونية سواء كانت زراعية أو اجتماعية مثل البنك التعاوني .

8 ـــ الوحدة المصرفية الخارجية:

هذه البنوك تواجد في الدولة والتي تمثل مركز تجميع الأموال الأجنبية سواء للاستثمار ولأي عرض آخر وتقوم بتقديم خدماتها لأصحاب هذه الأموال من غير مواطني الدولة وتكثر في البحرين . [1]

****ـــ البنوك على أساس الملكية :***

1 ـــ البنوك الخاصة " المتخصصة " : وتمثل المنشآت التي تختص بتمويل قطاع اقتصادي معنية واحدة أو أكثر ولمدة طويلة أو على شكل قروض استثمارية ، وتعتمد مصادر أموالها على رؤوس أوالها الخاصة والاقتراض لدى الغير ، أما فعالياتها المصرفية فترتكز على قطاعات اقتصادية محدودة ولا تعتمد على التنوع أي أن تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة أو مجموعة من الشركاء حيث يكون البنك هنا مشروع فردي أو شركة أشخاص .[2]

[1]-رصا صاحب أوحمد "إدارة المصارف" مدخل تحليل كمي معاصر، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2002 ، ص34

[2]– ـــ شاكر قزويني ، " محاضرات في اقتصاد البنوك" مرجع سابق ، ص25 .

2 ـــ بنوك المساهمة: هي البنوك الذي يقسم رأس مالها على أسهم تطرح للاكتتاب العام ويتشرط في ملكيتها مختلف الأفراد والمؤسسات.

3 ـــ البنوك التعاونية: وهذا النوع يقوم بتأسيس الجمعيات التعاونية أو الحرفية وتعود ملكيتها إلى هذه الجمعيات البنك التعاوني.

4 ـــ ***بنوك القطاع العام :*** هي بنوك مملوكة بالكامل إلى القطاع العام " الحكومة " ومن أمثلتها البنك المركزي

وبنك التنمية .

–البنوك من حيث الجنسية :

1 ـــ البنوك الوطنية : هي البنوك التي تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس أعمالها فيها ويقع مركزها الرئيسي فيها أي أن ملكيتها تعود إلى أشخاص تابعين للدولة التي تقع هذه البنوك على أراضيها .

2 ـــ البنوك الأجنبية :هي التي تتمتع بجنسية أجنبية غير جنسية الدولة التي تمارس أعمالها فيها ويقع مركزها الرئيسي في دولة أجنبية .

3 ـــ البنوك الإقليمية :هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايات مجموعة من الدول المجاورة . [1]

---

[1]- سامر بطرس جلده " النقود و البنوك" مرجع سابق ، ص 91 .

المطلب الثاني : مفهوم المخاطر البنكية و أنواعها :

الفرع 01 : تعريف المخاطر البنكية :

تعريف الخطر : "هو ذلك الحدث الاحتمالي الذي يؤدي وقوعه إلى تعرض الأشخاص أو الممتلكات إلى الخسائر " . وقد عرفه الآخرون على أنه " الخسائر المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادثا معين " .[1]

ــ فالمخاطر التي يتعامل معها البنك في مستقبله ، ويتمثل التغير الذي يحدث على قيمة كل سهم أو قيمة الأموال الخاصة أو الأصول ، وهي لصيقة بكل قرار مالي لما تكون التدفقات المالية المنتظرة في زمن لاحق ليس متوقعة بشكل متأكد منه ، فالذي يقوم باتخاذ القرار المالي عليه أن يختار بين عدة احتمالات محددة مسبقا .

- ويجب أن نفرا بين الخطر وحالة عدم التأكد فالخطر يعني الحالات العشوائية والتي يمكن حصرها بتعداد مختلف الحالات الممكنة ، أما حالة عدم التأكد تتعين الحالات التي لا يمكن من خلالها التعرف على كل الحالات

وبالتالي معالجتها يتم تحديد احتمالاتها ولذا يتم عادة بإسقاط حالة عدم التأكد من الخطر ، وهذا بإدخال الاحتمالات الموضوعية .[2]

- تعريف الخطر البنكي : المخاطر الناجمة عن احتمال عدم استطاعة المقترض تسديد مبلغ القرض واحتمال تحقيق الخسارة تبعا لذالك وكل اقتراض يتضمن درجة من المخاطر الائتمانية ، لأن الائتمان يتضمن في كل

[1]–شقيري نوري موسى و آخرون "إدارة المخاطر " ، مرجع سابق ، ص26

[2]– ـــ حماد طارق عبد العال " إدارة المخاطر " الدر الجامعية ـــ الإسكندرية ـــ دون طبعة ـــ 2007 ، ص 197

الأحوال تأجيل الدفع والوعد به في المستقبل[1]

الفرع 02 : أنواع المخاطر البنكية : هناك عدة مخاطر تواجهها البنوك ومنها مايلى :

1 ـــ مخاطر الائتمانية: تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات " القروض" والكشف عن الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء ، وتنجم المخاطر عادة عندما يمنح المصرف للعملاء قروضا واجبة السداد وفي وقت محدد في المستقبل ، ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض ، أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي لاسترداد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها . [2]

المخاطر الائتمانية هي أيضا مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل ، فمثل هذا التراجع لا يعني أن احتمال التخلف عن السداد يزداد وتقوم أسواق رأس المال بتقييم الموقف أو المركز الائتماني للمنشأة من خلال أسعار الفائدة الأعلى على إصدارات الذين لهذه المنشأة ، أو تراجع قيمة أسهمها أو في ضوء تراجع تقدير وكالات التقييم والذي هو عبارة عن تقييم لجودة إصدارات الدين الخاصة بها .

– تعرف المخاطر الائتمانية بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الذين يتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية وجزئية لأي مبلغ إلى الطرف المقابل وللمخاطرة الائتمانية أهمية

[1]- عبد الله بلوناس و حاج موسى نسيمة " دور معايير كفاية رؤوس المال في الإدارة ـــ المخاطر المصرفية ـــ جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، مداخلة ، الملتقى الدولي حول استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات ، د ـــ ط ، 2008 ، ص 03

[2]- ـــ محمد عبد الفتاح الصيرفي " إدارة البنوك " دار المنهج للنشر و التوزيع ، ط1 ، د ت ، ص 66 .

قصوى من حيث أهمية الخسائر المحتملة . [1]

2 ـــ مخاطر السيولة:

غالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة المصرف على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو سبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات.

– وكذالك هي زيادة الصعوبات التي تواجهها البنوك لتوفير السيولة اللازمة لتسديد التزاماته المتعددة وأهمها مسحوبات العملاء من أصحاب الودائع ، أو عدم قدرته على تقديم القروض إلى العملاء بسبب انخفاض أو نقص السيولة ، وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية المتاحة عند استحقاقها

وعدم الاستفادة من فرص متاحة للحصول على العائد ويأتي النقص في السيولة لأسباب متعددة أهمها زيادة حجم الموجودات المصرفية التي لا يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة أو بسرعة وبدون خسارة لعملية احتياج العملاء ،أو لسبب عدم كفاية التدفقات النقدية الخارجة من البنك ، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز ، وقد تكون مخاطر السيولة كبيرة على البنوك المتخصصة في نشاطات الأموال الإلكترونية . [2]

3 ـــ *مخاطر أسعار الفائدة :* هي المخاطر الناتجة عن الفوارق المتباعدة الموجودة بين أسعار الفائدة التي

يتحصل عليها البنك نتيجة استخدام أمواله " إقراضها " والتي يدفعها للحصول على موارد كانخفاض معدلات

الفائدة

[1]- طارق عبد العال حماد " إدارة المخاطر " مرجع سابق ، ص 197 .

[2] ـــ دريد كامل أبل شبيب " إدارة البنوك المعاصرة " الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ـــ القاهرة ـــ د ـــ ط ، 1999 ، ص 321 .

الموجهة للمقترضين وثبات معدلات الفائدة للسندات المصدرة ، وبصفة عامة يمكن القول أنها تمثل مخاطر الربح

أو الخسارة بالنسبة للبنك الذي له مستحقات وديون ذات معدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ومختلفة .[1]

– وتعرف بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة ، لأن الإيرادات تكون غير مستقرة أي

شخص يقرض أ ويسلف يكون معرض لمخاطر أسعار الفائدة ، أي تهبط الإيرادات بهبوط أسعار الفائدة

والمقترض الذي يدفع فائدة متغيرة يتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة ، وكلا الموقفين فيه مخاطرة

لأنهما يولدان إيرادات أو تكاليف مرتبطة بالأسعار السوقية بواسطة مؤشر معين ، أما الجانب الأخر للعملية

فهو أنهما يتيحان فرصا للكسب أيضا .[2]

4 ـــ *مخاطر السوق :* تنشأ مخاطر السوق التغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر المصارف بذلك التغير

وقد تتخذ الحكومات إجراءات لرفع الدعم عن بعض السلع مثل الأرز أو الشعير أو ربما تمنع دخول بعض

المنتجات حماية للإنتاج المحلى .[3]

– وهي كذالك مخاطر الانحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات السوق ، حفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات .

[1] - السيد البدوي عبد الحافظ " إدارة الأسواق المالية ـــ نظرة معاصرة " توزيع دار الفكر العربي القاهرة ـــ د ط ، 1999، ص 321

[2] ـــ طارق عبد العال حماد " إدارة المخاطر " مرجع سابق ، ص 202 .

[3] ـــ محمد الفتاح الصيرفي " إدارة البنوك " مرجع سابق ، ص 66 .

– وتوجد مخاطر السوق فيما يتصل بأي فترة من الزمن ، ومكاسب المحفظة السوقية وهي الأرباح و الخسائر الناشئة عن المعاملات وأي هبوط في القيمة سوف ينتج عنه لذلك ـــ خسارة سوقية للفترة الناظرة المساوية الفرق بين مراقبة تحركات السوق من البداية إلى النهاية .

5 ـــ مخاطر الصرف الأجنبي: تتمثل مخاطر العملة في ملاحظة تحقيق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات ، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات ذات العملات الأجنبية .

– إن مخاطر الصرف الأجنبي مجال كلاسيكي للتمويل الدولي ومخاطرة الصرف الأجنبي مكون في مخاطرة السوق

وبالنسبة لمعاملات السوق تكون أسعار الصرف الأجنبي مجموعة فرعية من المؤشرات السوقية الأخرى ، ويوجد أيضا مخاطرة عملة إضافية بالنسبة لكل المعاملات المصرفية والسوقية المنجزة بعملات أجنبية ، والطريقة التقليدية للتعامل مع مخاطر الصرف الأجنبي في إدارة المخاطرة وفقا لكل عمله فيما يتعلق بالمحفظة المصرفية .

6 ــ مخاطر القدرة على الوفاء بالالتزامات: مخاطر القدرة على الدفع أو الوفاء بالإلتزمات هي مخاطر عدم القدرة على تغطية الخسائر المتولدة من كافة أنواع المخاطر عجز البنك عن السداد ومطابقة أيضا للمخاطر الائتمانية المتكبدة وبواسطة الأطراف المقابلة للبنك .[1]

- من كافة أنواع مخاطر عجز البنك عن السداد ، ومطابقة أيضا للمخاطرة الائتمانية المتكبدة وبواسطة الأطراف المقابلة للبنك .

[1] ــ محمد الفتاح الصيرفي " إدارة البنوك" ، مرجع سابق ، ص 66 .

أن القدرة على الدفع هي نتيجة النهائية لرأس المال المتاح ، وكل المخاطر التي يتم تحملها ــ الائتمانية ، سعر الفائدة ، السيولة ، المخاطر السوقية أو التشغيلية .

7 ــ مخاطر التشغيل :

هذه المخاطر تتعلق بالمخاطر المتصلة بالعمل اليومي في المصارف , والآن المصارف ليست كالمصانع فإن المخاطر التشغيلية فيها تتركز في عمليات السطو والمباني الغير الآمنة .

وتتضمن هذه المخاطر أيضا أخطار الصرافين والقيود الخاطئة .

8 ــ المخاطر القانونية : هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونا ، وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء ، والتي يتضح لاحقا أنها ليست مقبولة لدى المحاكم .[1]

المطلب الثالث : وظيفة إدارة المخاطر البنكية:

تتركز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة في مجال مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري منتظم وفي الوقت المناسب في صورة تقرير شامل دوري مختصر ومن المسؤوليات الأخرى الرئيسية لإدارة المخاطر التأكيد من صحة البيانات والمعلومات

واستمرار تدفقها للمساعدة في تقرير المخاطر .

---

[1] ــ محمد عبد الفتاح الصيرفي " إدارة المخاطر " ، ص 67 .

- إن استحداث هذه الإدارة المركزية للمخاطر من شأنه أن يمكننا من التقليل من المخاطر وحسب مراقبتها وللتحكم فيها على كافة المستويات بدقة و فاعلية .

أولا : المسؤوليات و الوظائف الأساسية لإدارة المخاطر :

- ضمان توفير الإطار العام لإدارة المخاطر من متطلبات القانونية .
- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في البنك .
- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبوبها وتوجيهها لجهات الاختصاص.
- مراقبة تطورات مخاطر الائتمان.

– مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار.

– تطبيق نماذج التي تعتمدها المؤسسة في تحديد المخاطر رقميا والإشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة

–المراجعة المستمرة للعمليات والتحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات .[1]

[1] - سمير الخطيب " قياس و إدارة المخاطر البنوك " ، المعارف ــ الإسكندرية ــ د ط ، 2005 ، ص 18 ــ 19 .

***ــ أمور أساسية يتعين أن تأخذ بعين الاعتبار لدى تصميم أي نظام للمخاطر:**

يتعين أن يتضمن نظام قياس و إدارة المخاطر الذي يتبنها أي بنك من الأسس والضوابط ما يسمح بتحقيق ما يلي :

– التعرف على المخاطر وحديد نوع وحجم المخاطر التي يواجهها البنك في مجالات نشاطاته المختلفة وعلى أن يتبع في ذلك نماذج وأساليب قياس المخاطر المناسبة لحجم وطبيعة نشاط البنكو درجة تنوع وتعقيد عملياته.ــ إن توفر أللإدارة العليا للبنك كافة البيانات والمعلومات اللازمة للتعرف عليه وتقييم مخاطر الخسائر التي يواجهها في مختلف نشاطاته بحيث يسمح بإدارة و مراقبة المخاطر بصورة منتظمة وفي وقت مناسب .

– أن يكون من بين مخرجات النظام حجم وأنواع الانكشاف التي قد يواجهها البنك في مختلف مجالات النشاط

.

ثانيا : أهم اختصاصات إدارة المخاطر : يمكن أن تكون اختصاصات إدارة المخاطر في أي بنك كل أو بعض المهام التالية :

– إعداد الدراسات الفنية الخاصة بالسياسات التي تضعها الإدارة العليا للبنك بشأن الحدود التي يتعين الالتزام بها فيما يتعلق بمجال الائتمان ، أو حدود للفجوات الخاصة بالسيولة وسعر العائد والصرف ، إعداد الضوابط والحدود بمراقبة كافة الأعمال المصرفية .[1]

– تتمثل الوظيفة الأساسية لإدارة المخاطر في متابعة ما تنتهي إليه التطبيقات الفعلية لمتطلبات لجنة بازل الثانية

1 - سمير الخطيب "قياس و إدارة مخاطر البنوك " ، مرجع سابق ، ص 23 ــ 24 .

بخصوص معايير كافية لرأس المال ، وقياس مخاطر التشغيل ، وكافة التطورات والتوصيات التي تصدر عن لجنة بازل ، وذلك بفرض تهيئة أوضاع البنك ومسايرة المستخدمات حتى يتسنى استمرار البنك في السوق والمنافسة لأنه في حالة عدم التزام البنك بتطبيق متطلبات بازل فإن وضعيه أمام المراسلين سيكون ضعيفا مما يفقد المرونة في التعامل فضلا عن ذلك سينعكس سلبا على تقييم أوضاع البنك من حيث المخاطر.[1]

المبحث الثاني : عموميات حول الأزمات البنكية :

واجهت العديد من الدول في العقود الأخيرة من القرن العشرين سلسلة من الأزمات الاقتصادية وان أشهدها تأثيرا الأزمة المصرفية التي ضربت جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية خلال القرنيين 1997 ـــ 1999 ، وبما أن الأسواق المالية والمصرفية مترابطة خاصة في ظل العولمة ، فإن هذه الأزمات سرعان ما ينتقل تأثيرها في منطقة اقتصادية أخرى بسرعة كبيرة ،لذلك أصبح من المحتوم أن يتم إيجاد و تطوير مجموعة من وسائل الإنذار المبكرة للكشف عن هذه الأزمات قبل وقوعها ومحاولة الحد من آثارها السلبية قدر الإمكان إذا وقعت .

المطلب الأول : مفهوم الأزمة البنكية و الأسباب المؤدية إلى حدوثها :

الفرع 01 : تعريف الأزمة البنكية : تعرف الأزمة البنكية على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية وحجم الإصدار ، أسعار الأسهم والسندات وكذلك إعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف .وتعرف الأزمة المصرفية بأنها حالة التي تصبح فيها البنوك في حالة إعسار مالي ، بحيث يتطلب

[1] - سمير الخطيب " قياس إدارة المخاطر بالبنوك" مرجع سابق ، ص 18 ـــ 19 .

الأمر تدخل من البنك المركزي ليضع الأموال الإضافية لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي .

– ويعرفها البعض الأخر بأنها حينما تكون الالتزامات الموجودة في البنوك تفوق الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفي غير كافي لتغطية نفقاته.[1]

– الأزمات المصرفية هي ارتفاع مفاجئ وكبير في سحبات الودائع من البنوك التجارية ، وينبع دين من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية ، فعندما تكون الودائع غير مضمونة يؤدي هذا إلى انخفاض

محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة "الغير العاملة " ، ومنها يمكن أن يؤدي إلى أزمة مصرفية ، ولعل هروب الودائع من المصارف في كوريا وأندونيسيا نتيجة للمشاركة المتمثلة في تدهور نوعية الموجودات المصرفية ودهور الثقة في الجهاز المصرفي سبب مهم في تحديد الأزمة المصرفية في تلك الدولة .[2]

– الأزمة المصرفية هي عبارة عن مزيج معقد ومتفاعل من حالات الضعف الاقتصادي والمالي والهيكلي والباعث للكثير من الأزمات هو بالأساس متغير اقتصادي كلي يتزامن في الأغلب مع الانسحاب المفاجئ لرأس المال الخارجي.[3]

---

[1] ــ عبد النبي إسماعيل الطوفي " التنبؤ المكرر للأزمات المالية باستعمال **المؤشرات المالية " جامعة أسيوط ـ مصر ـ د ط ، د ت ص 24 .**

[2] ــ هيكل عجمي " الأزمات المالية و مفهومها و مؤشراتها و إمكانية التنبؤ في البلدان المختارة " مجلة جامعة دمشق ، العدد 1 المجلد 19 ، 2003

ص 282 .

[3] ــ بادن عبد القادر مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية و محاسبة الموسومة بـــ " دور حكومة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية و المصرفية بإشارة إلى الجزائر " جامعة شلف ، دفعة 2008 ، ص 76 .

– تحدث الأزمة المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحدى البنوك ، أو إخفاق البنوك ، إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل ، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك ، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة ولها آثار أقسى على النشاط الاقتصادي

وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل ، ولكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات وتحدث بالترادف مع أزمة العملة .[1]

الفرع الثاني: الأسباب المؤدية للأزمات المصرفية: ركزت معظم الدراسات التجريبية التي تناولت الأزمات المصرفية على أن أسباب حدوث الأزمات المصرفية يعود إلى مجموعتين من العوامل:

أولا : العوامل الاقتصادية الكلية: يمكن رصد مجموعة من المسببات التي تؤدي إلى الأزمات المصرفية من خلال منظور العوامل الاقتصادية الكلية ومن هذه المسببات :

- ***الإختلالات الهيكلية الكلية:*** وهي الإختلالات الناجمة عن تغيرات متتابعة في بنية الاقتصاد الوطني وما يترتب عن هذه الإختلالات من تدهور لبعض القطاعات الاقتصادية مثل " قطاع السياحة " إضافة إلى ظهور عجز كبير في الموازنة العامة للدولة والحساب الجاري لميزان المدفوعات .

- ***التدفقات الرأسمالية و السياسية النقدية المتبعة:*** تعتبر التدفقات الرأسمالية متغيرا اقتصاديا كليا يلعب دورا في

[1] بوعون يحياوي نصيرة " الأزمات المالية العالمية " مرجع سابق ، ص 18

المرحلة المبكرة لحدوث الأزمة ، حيث إن التقلبات في الأسعار العالمية تزيد من تكلفة الإقراض وتقلل من حواجز

الاستثمار من جهة ، كما أن هذه التدفقات تزيد من حجم الودائع المصرفية وتغري المصارف على زيادة الائتمان بغض النظر عن ملائمة هذا الائتمان من جهة أخرى ، وهنا لابد أن تتدخل السلطة النقدية لتقليص

حجم المعروض النقدي داخل الاقتصاد ، كما تجدر الإشارة إلى أن زيادة حجم التدفقات النقدية وسترفع بدورها من نسبة التضخم في أسعار الأصول الرأسمالية ، ومن أهم المؤشرات على حدوث أزمة مالية قريبا ضعف الرقابة المصرفية بخصوص الحوالات وحركة الأموال التي قدمت لعرض المضاربة في الأسواق المالية وليست للاستثمار في الأصول الحقيقية .[1]

– سياسة الإقراض:

قد تتوسع بعض المصارف في سياسات الإقراض في مرحلة الازدهار الاقتصادي نتيجة لأسباب عديدة منها :

أ ـــ الرغبة في الحصول على حصة أكبر من السوق بسبب دوافع المنافسة ولأرباح .

ب ـــ تدخل الحكومة المتزايدة والضوابط الغير المحكمة على الإقراض ، حيث تشير الوقائع المتعلقة بالأزمة الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا إلا أن الحكومات تدخلت بدرجة أكبر من اللازم في قرارات الائتمان المصرفي ، وفرضت على المصاريف تمويل بعض المشروعات بطريقة إجبارية على الرغم من عدم وجود جدوى اقتصادية لهذه المشروعات ، كما أن الضوابط الغير المحكمة على الإقراض

[1]جاسم المناعي " الأزمة الاقتصادية الأسيوية محاولة تشخيص " صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، د ط ، 1998 ، ص 11 ـــ 17 .

بسبب مظاهر الممارسات الرديئة في الإدارة " إقراض بعض أعضاء مجالس الإدارة إقراض بعض المسؤوليين التنفيذيين في البلد أو عائلاتهم " لعبت دورا كبيرا في توسيع حجم الإقراض المصرفي .

4 ـــ سياسات سعر الصرف: تلعب أسعار الصرف المرنة أو المقيدة دورا أساسيا في أزمة النظام المصرفي ، فأسعار الصرف المرنة يمكن أن تزيد من حدة المضاربة بسبب أن يتغير سعر الصرف يؤدي إلى إحداث تقلبات

كبيرة في معدل نمو الناتج القومي ، أما نظام سعر الصرف المقيد فإنه يزيد من هشاشة النظام المصرفي في مواجهة الصدمات الخارجية ، حيث يزيد من نسبة العجز ميزان المدفوعات الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض حجم المعروض النقدي

ويرفع من أسعار الفائدة المحلية ، مما يقود في النهاية إلى تخفيض حجم الائتمان المصرفي .[1]

5 ــ الإصلاحات الاقتصادية و التحرر المالي : إن الإصلاحات الاقتصادية الغير المناسبة والمبالغ فيها أحيانا تشكل ضغوطا غير اعتيادية على النظام المصرفي وتكون سببا للأزمة ، فتحرير أسعار الصرف مثلا يضعف من إمكانية النظام المصرفي في تنظيم للأسعار قصيرة الأجل ، كما أن خفض القيود على الإقراض المصرفي يزيد من الطلب على الائتمان الموجه نحو بعض القطاعات الاقتصادية في بداية التسعينات من القرن الماضي ، وكان من نتائج هذه الإصلاحات تدهور الاحتياطي النقدي وارتفاع معدل الائتمان ليصل إلى 40 % من إجمالي الناتج المحلي عام 1994 مقارنة ب 10 % خلال الثمانينات من نفس القرن .[2]

[1] عبد الله القويز " الأزمة المالية في دول جنوب آسيا و انعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي " مجلة الدراسات المالية و المصرفية ، العدد 4 كانون " ديسمبر " ، د ط ، 1998 ، ص 13 .

[2] عبد الله القويز " الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا و انعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي " ، مرجع سابق ، ص 14 .

ثانيا : العوامل الاقتصادية الجزئية: تلعب العوامل الاقتصادية الجزئية الخاصة بكل مصرف أو مجموعة من المصارف دورا هاما في نشوء الأزمات المصرفية ويمكن حصر هذه العوامل في ما يلي:

1 ــ ارتفاع نسبة القروض، حقوق الملكية مما يضع أعباء مرهقة على النظام المصرفي خصوصا في وقت الأزمات الاقتصادية.

2 ــ وجود علاقة حميمة بين المصارف والشركات ، حيث من الطبيعي أن يتعرف المصرف على نشاط عملائه ليستطيع تقويم الجدارة الائتمانية لهم دون الوصول بهذه العلاقة إلى درجة تؤثر على سلامة القرارات الائتمانية

وقد أشارت الكثير من الدراسات أن المصارف الأسيوية دخلت في علاقات وثيقة أكثر مما ينبغي مع الشركات مما نجم عنه الإفراط في منح الائتمان لقطاعات اقتصادية لا تتمتع بالجدارة الائتمانية تحت تأثير الممارسات الإدارية الرديئة ، والفساد ونقص المعلومات

3 ــ إن الكثير من المسببات اللازمة لم تنجم عن جانب الخصوص أو الالتزامات الواردة في ميزانية المصارف وإنما جاءت من جانب الأصول، بسبب تدهور قيمة هذه الأصول، حيث إن ارتفاع نصيب القروض الرديئة في محفظة المصارف، أو تراجع أسعار الأسهم و العقارات قد تكون لها صلة قوية بإخفاق النظام المصرفي.

4 ــ عدم توافق تواريخ الاستحقاق، حيث أن المشكلة التي تواجه مديري المصارف هي كيفية تحويل تواريخ الاستحقاق للودائع قصيرة الأجل لتمويل عمليات ائتمانية طويلة الأجل. [1]

---

[1]ـ صندوق النقد العربي " العولمة و إدارة الاقتصاديات الوطنية " أبو ظبي ، نوفمبر ، 2000 ، ص 71 ــ 72 .

المطلب الثاني: الأزمات البنكية التي عرفتها الجزائر:

إن التسارع الكبير في إصدار القوانين كانت له نتائج سلبية على الساحة الاقتصادية، وما فضيحة بنك الخليفة إلا دليل على ذلك ثم من بعدها البنك المركزي التجاري، وهذه الفضيحة زعزعت الاقتصاد والسياسة النقدية وكشفت على ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرق البنك المركزي باعتباره المسئول الصناعي الجزائري كسلطة نقدية فأعيد النظر في القوانين التجارية المفعولة في الميدان النقدي الخاص.

- فجاء الأمر رقم " 11 / 03 المؤرخ في 27 جمادي الثاني 1414 الموافق ل 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض الذي أبقي على الأنظمة المتخذة في إطار القانون رقم 10 / 90 المؤرخ في 14 / 04 / 1990 سارية المفعول وألغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر التي وردت في القانون رقم 1090 .

الفرع الأول :أزمة بنك الخليفة:

يسمح القانون 90 / 10 بإنشاء بنوك خاصة منها بنك الخليفة حيث بدأت الخليفة أعمالها في إستراد الأدوية في بداية التسعينات ثم إنشاء بنك الخليفة في عام 1998 كان يتمتع بوضع خاص من حيث كونهبنك يتوفر فيه المعايير الدولية، وان يملك 130 وكالة موزعة عبر التراب الوطني خاصة المناطق ذات الكثافة السكانية والنشاطات الاقتصادية فيما قدرت أموال البنك حوالي 1.5 مليار دولار ، كما بلغ رقم أعماله 400 مليون دولار في مطلع سنة 2004 في حين فاق عدد عملائه 1.5 مليون عميل . [1]

[1]-بالقاسم " الأزمات المصرفية و خصائصها و مؤشرات قياسها " الموقع الالكترونيwww . htm . com المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،منتدى طيبة الجزائر ، تاريخ الإيداع 2015/02/09 ، الساعة 15:00 ، ص 11 .

- لقد شكلت قضية بنك الخليفة أهم أزمة عرفتها المنظومة المصرفية في الجزائر، وذلك بالنظر إلى حجمها

ونتائجها حيث أثبتت التقدير سنة 2001 مخالفة البنك للقوانين المصرفية التي تخص رأس المال واستعماله

ومخالفته لرقابة الصرف وحيث تم تقييد هذه الأخيرة في تقرير تم إرساله للوزارة المالية في شهر سبتمبر 2002 ،

وعلى أثر هذا الأساس جاءت قرارات اللجنة المصرفية منذ 27 / 11 / 2002 بتعليق كل عمليات البنك مع الخارج .

خضع البنك الدولي الجزائري المسير لمدة تزيد عن نسبة مخالفات تنظيم الصرف التي تزامنت مع اختلاف الهيكل المالي .

– جعلت اللجنة المصرفية تقدر تعيين متصرف مؤقت لهذا البنك على الرغم من الدعوة الموجهة للمساهمين لتقدير الدعم المالي اللازم الذي بقي دون استجابة على أثر هذه الإثباتات الخاصة بالمخالفات العديدة لتنظيم الصرف والقواعد المحاسبية والمهنية في حالة الوقف عن دفع قرارات اللجنة المصرفية سحب اعتماد هذا البنك وتعين مصفي له ، فإذا إبعاد قضية بنك الخليفة أدت إلى نتائج وخيمة في ضياع الأموال وحقوق المودعين وضياع المال العام للمالية التي تنتج عنها حالة الدفع.[1]

الفرع الثاني: أزمة البنك التجاري و الصناعي الجزائري: إن تدهور الوضعية ومخالفة تنظيم الصرف وبروز المشكلة فيما يخص البنك التجاري ، وأيضا Bcia والصناعي الجزائري ، التدهورات الخطيرة التي هي الكمبيالات المطهرة وبنك المخالفات التي تم إثباتها خلال عمليات الرقابة ، كل هذه الأسباب أدت باللجنة

[1]-بالقاسم " الأزمات المصرفية و خصائصها و مؤشرات قياسها ",نفس المرجع السابق ص11

المصرفية إلى في أوت 2003 . Avabsee تقرير سحب وأدت إلى اختلاس ما يقارب 60 مليون دولارونظر لغموض العلاقة بين الهيئات المشرفة على القطاع البنكي لاسيما بنك الجزائر للجنة النقد والقرض ، حيث لم تؤدي هذه الهيئات دورها في الرقابة وضبط العمليات المصرفية وتنظيم السوق المالي ، حيث يفترض أن إنشاء البنوك طابعا تنافسيا ، خاصة وأن البنوك العمومية كشفت عن محدوديتها لكن غياب الاحتراف وعدم رغبة البنوك الخاصة في العمل ضمن نطاق المخاطر والتسابق بين البنوك لاكتساب الأموال والعملاء و زيادة معدلات الأرباح من خلال فروق أسعار الفائدة الدائمة وكذالك الصرف الأجنبي ، ذلك أدى إلى حدوث أزمات والقيام بإصلاحات في سنة 2004و 2006 . [1]

المطلب الثالث: مؤشرات و نتائج الأزمات المصرفية:

ـــ الفرع الأول: مؤشرات الأزمات المصرفية: إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل الأزمات المصرفية تداهمنا فجأة؟ أم هل هناك بعض الأعراض و المؤشرات التي نستطيع من خلالها التنبؤ باحتمال وقوع هذه الأزمات ؟ وللإجابة على هذا السؤال نستطيع القول أن التطورات التي حدثت في مجال العلوم الاقتصادية قد وفرت مجموعة من الأدوات التحليلية التي تمكن الباحثين من رصد هذه الأزمات عبر مجموعة من المؤشرات منها:

1 ـــ ارتفاع رصيد الديون المتعثرة: لا شك أن العمل المصرفي ينطوي على قدر من المخاطر المقبولة ومن مظاهر هذه المخاطر هو تعثر العميل في سداد الديون المستحقة عليه ، ومهما دقق المصرف في دراسة الملاءة الائتمانية

[1] ـــ بحث في الأزمات المصرفية من طرف ليال ، منتدى طيبة الجزائرية ، الموقع الالكتروني www . htm . comتاريخ الاطلاع 2015/02/09 ، على الساعة 14:00 ، ص 23 ـــ45 .

لعملائه فإن ذلك لن يحول دون تعثر بعض العملاء في الإيفاء بالديون المستحقة عليهم ، ولكن هذا التعثر يجب أن يكون في أضيق الحدود بحيث لا تتجاوز نسبة الديون المتعثرة " 5 ـــ 10% " من إجمالي القروض المصرفية عند تجاوز هذه النسبة فإن ذلك يعتبر مؤشرا على عدم كفاءة الأداء المصرفي، وبالتالي يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلا هاما في رصيد الأزمات المصرفية.

2 ـــ غياب الشفافية و الإفصاح و نقص المعلومات: مما يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة ، حيث يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول " خاصة العقارات" بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية مما يوقع النظام المصرفي في أخطاء ، وفي اختيار المشروعات التي يتم تمويلها خصوصا عندما يعجز المدينون عن الإيفاء بالالتزامات المترتبة عليهم بسبب المبالغة في تضخيم قيمة الأصول التي يمتلكونها من جهة واستخدام هذه القروض في قطاعات ليس لها جدوى اقتصادية أو تواجه نقصا في الطلب وليس لديها المرونة الكافية في السوق " قطاع العقارات مثلا" من جهة أخرى .[1]

4 ـــ الإعسار المصرفي: الذي يعتبر مؤشرا أوليا على أزمة النظام المصرفي ويحدث عادت قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس، وتعتبر القروض المتعثرة، والتدهور السريع في نسب رأس المال، وانخفاض معدل التغطية دلائل على دخول المصارف مرحلة الإعسار.

ـــــــ***5 ـــ مرحلة الإفلاس المصرفي:*** وهذا الإفلاس بدوره ناجم عن المخاطر التالية:

- مخاطر السوق .

[1] ـ **الأكاديمية** العربية للعلوم المالية و المصرفية، تطوير المؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية قبل وقوعها، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، العدد 03، الفاتح سبتمبر 2000، ص 37

- المخاطر الائتمانية.

- مخاطر السيولة.

- الخطر المعنوي.[1]

الفرع الثاني: نتائج الأزمة المصرفية: تترتب على الأزمات المصرفية سلسلة من الانهيارات ويمكن حصر نتائج الأزمات المصرفية فيما يلي:

- ضياع مدخرات المودعين.

_ضعف الثقة في النظام المصرفي باعتباره وسيطا بين المدخرين والمستثمرين.

- توقف الكثير من المشروعات التي تعتمد في تمويلها على المصارف المتعثرة ، كما أن الكثير من الشركات العاملة لن تجد تسهيلات الائتمانية المطلوبة للحصول على متطلباتهم التشغيلية ويرفع معدل إفلاس الشركات مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة.

- تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض قيمة الأصول الرأسمالية مما يدخل النظام الاقتصادي في معضلة، خصوصا عندما تستخدم هذه الأصول كضمان للقروض المصرفية.

- توقع حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة خصوصا عندما تتدخل الحكومات في التأمين على الودائع أو تتحمل المسؤولية في الوفاء بها.

---

1 - الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، تطور مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية ، مرجع سابق ، ص 38،

المبحث الثالث: بعض التجارب الدولية في أزمات البنوك و الديون المصرفية المتعثرة:

المطلب الأول: تجارب الدول النامية في مجال أزمة الديون المصرفية المتعثرة و البنوك:

سوف نتناول هنا تجارب بعض الدول المتقدمة وهي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والتي تعرضت لأزمات مصرفية ومالية ....كنتيجة لأزمة الديون المتعثرة بها ، والإجراءات المتخذة في علاج تلك الأزمات والدروس المستفادة من كل تجربة ، وذلك على النحو التالي:

1 ـــ التجربة اليابانية لعلاج أزمة الديون المتعثرة و البنوك: تعرضت البنوك اليابانية منذ نهاية عقد الثمانينات إلى مشكلة الديون المتعثرة ، والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد الياباني ، و لم تنجح الحكومة اليابانية في علاج تلك الأزمة ومواجهة تداعياتها بشكل تام خاصة في بداية الأزمة .[1]

1 ـــ 1 ـــ أسباب مشكلة تعثر الديون في اليابان:

*ـــ الركود الذي لحق بالاقتصاد الياباني وترتب عليه توقف الجهات المقترضة عن سداد ديونها للبنوك ، ومن ثم أصبح جانب كبير من تلك الديون غير مؤدي.

*ـــ توسع البنوك اليابانية في منح القروض العقارية بمعدلات فائدة ثابتة لأجال طويلة ، متأثرة بالازدهار الذي شهده سوق العقارات آنذاك .

[1] ـــ عبد المطلب عبد الحميد " الديون المصرفية و الأزمة المالية المصرفية العالمية" ، النشر دار الجامعية ـــ الإسكندرية ـــ 84 شارع زكريا غنيم الإبراهيمية الإسكندرية ، 2010 ، ص 193 .

1 ـــ 2 ـــ محدودية نجاح الجهود الحكومية في علاج تلك الأزمة :

رغم الجهود العديدة التي بذلتها الحكومة اليابانية لمجابهة تلك الأزمة ، إلا أن مردودها الإيجابي كان ضعيفا و لم تفلح في وضع حد لها ، بل تفاقم حجم الديون المعدومة و كان ذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها :

*ـــ محدودية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للعلاج أدى إلى تفاقم تلك الأزمة " الديون غير المؤداة وذلك بدلالة حتى بلغت نحو52 تريليون ين ياباني " ما يعادل نحو 500مليار دولار أمريكي " ، ويرى المحللين أن الرقم الفعلي للديون المتعثرة يزيد عن تلك المقدر من قبل الحكومة اليابانية .

*ـــ توسيع جهات الإقراض في منح قروض ـــ خاصة العقارية ـــ مقابل ضمانات غير حقيقية ، مع افتقارها لكفاءة الإدارة و التشغيل .

*ـــ انهيار الأسعار في الأسواق العقارات اليابانية .

*ـــ تعدد حالات الإفلاس للجهات المقترضة نتيجة لدخولها للدائرة الخبيثة للتعثر و تصفية جانب كبير منها :

*ـــ رفض البنك المركزي الياباني للضغوط الحكومية بتحقيق سياسته النقدية ، من أجل منح المزيد من الأموال ، من خلال وسائل جديدة بخلاف شراء السندات الحكومية و التي تصدها الشركات و يجدر التنويه إلى تحمل البنوك اليابانية خسائر ضخمة نتيجة لإحداث سبتمبر 2001 في أمريكا وترتب عليها تراجعا حادا لنتائج أعمال تلك البنوك . [1]

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد " الديون المصرفية و الأزمة المالية المصرفية العالمية" نفس المرجع السابق ص195

1 ـــ 3 ـــ نتائج أزمة الديون المتعثرة في اليابان: كانت لأزمة الديون غير المؤداة باليابان نتائج على المستويين المحلي و الدولي أهمها ما يلي:

*ـــ إعلان وكالة لتقييم مخاطر الائتمان وتخفيض مرتبة الديون السيادية لليابان ، وكذالك خفض التقييم الخاص بالمتانة المالية للبنوك اليابانية الكبرى .

*ـــ اهتزاز الثقة في الجهاز المصرفي الياباني ، حيث شرعة بعض البنوك العالمية في تخفيض حجم الاستثمارات في السوق اليابانية للحد من المخاطر التي قد تتعرض لها .

*ـــ تصاعد مخاوف الشركات اليابانية التي تمتلك حصصا ضخمة في أسهم البنوك اليابانية من تراجع أرباحها نتيجة لتراجع أسهم البنوك التي تعاني من مشكلات .[1]

1 ـــ 4 ـــ الدروس المستفادة من التجربة اليابانية:

من خلال عرض الأزمة المالية التي مر بها القطاع المصرفي الياباني ، يمكن أن نحدد أهم الدروس المستفادة فيما يلي:

*ـــ أهمية تدخل الحكومة لعلاج مشكلات الجهاز المصرفي ، من خلال التحفيز على إعادة الهيكلة مع معالجة الديون المتعثرة ، على أن تتم العمليات من خلال قيام الحكومة باستنادها إلى جهات متخصصة ومستقلة حتى لا تؤدي التعقيدات الحكومية ونقص الخبرة إلى عرقلة عملية الإصلاح وارتفاع تكلفتها .

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد " الديون المصرفية و الأزمة المالية المصرفية العالمية" نفس المرجع السابق ص198

*ـــ تدخل الجهات الرقابية من خلال نظام قومي للإشراف بما يعمل على تفادي التركيز المصرفي لأنشطة معينة أو مناطق جغرافية أو عملاء ، وهي أمور تؤثر سلبا في مخاطر العمل المصرفي .

*ـــ استخدام أساليب العلمية مع الشفافية الكاملة في تحديد الحجم الفعلي للديون المتعثرة ونوعيتها .

*ـــ يعد الاندماج المصرفي وسيلة فعالة لتكوين كيانات قادرة على معالجة الديون المتعثرة بكفاءة وفعالية بخلاف القدرة على مواجهة الأزمات مستقبلا، بما يقلل الإضافة إلى التعثر أو التأثر بالأزمات.

*ـــ التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية لتحديد حجم المشكلة وأفضل سبيل للعلاج، تحاشيا لتضارب الجهود، و الذي يعد كفيلا بتفاقم الأزمات. [1]

ـــ 2 ـــ التجربة الأمريكية لعلاج أزمة الديون المتعثرة بالجهاز المصرفي :

1 ـــ 1 ـــ أهم أسباب أزمة الجهاز المصرفي بالولايات المتحدة:

الإشراف في التمويل العقاري في بداية الثمانينات ، حيث قامت مؤسسات الادخار و الإقراض التي تقوم بهذا النوع من التمويل بمنح قروض لآجال طويلة تصل إلى 30 عام بأسعار فائدة محددة مع تغير أسعار الفائدة تعرضت تلك المؤسسات لخسائر ، وذلك في ظل ضعف الإشراف والرقابة الفعالة على الأعمال .

ـــ تراجع أرباح البنوك الأمريكية وتحقيق جانب منها لخسائر ، وذلك بسبب تكوين مخصصات لمقابلة الخسائر

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد " الديون المصرفية و الأزمة المالية المصرفية العالمية" ، النشر دار الجامعية ـــ الإسكندرية ـــ 84 شارع زكريا غنيم الإبراهيمية الإسكندرية ، 2010 ، ص199، 200

المتوقعة والناتجة عن إفراطها في الإقراض ، وما يشوب تلك القروض من مخاطر مرتفعة مع تعثر جانب كبير منها بخلاف تعثر القروض العقارية .

– تحرير القطاع المصرفي من بعض القيود، يتزامن ذلك مع ارتفاع حدة المنافسة بين وحدات الجهاز المصرفي فضلا عن انعكاسات المتغيرات العالمية وأهمها أزمة الوقود.[1]

2 ـــ 2 ـــ الجهود الحكومية لعلاج أزمة الجهاز المصرفي:

– شهد نهاية عقد الثمانينات وعقد التسعينات من القرن العشرين الماضي سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفيدرالية لعلاج أزمة الجهاز المصرفي وكان أهمها كالآتي:ـــ ـــ

– دمج مؤسسة التأمين على الإقراض والادخار مع مؤسسة التأمين على الودائع في عام 1989 مع زيادة رأس مال المؤسستين.

– في ذات العام تم إصدار قانون إصدار وتقوية وعلاج المؤسسات المالية .

– منح قروض قدرها 50 مليون دولار لمؤسسة إعادة الهيكلة، والمنوط بها إصلاح الوحدات المصرفية

– قامت المؤسسات بشراء أصول وخصوم البنوك المفلسة وتصفية جانب منها ، مع دفع قيمة الودائع المؤمن عليها

– منحت المؤسستين المشار إليهما سلطة الإشراف على إعادة هيكلة وحدات الجهاز المصرفي التي تعاني من مشكلات.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد " الديون المصرفية و الأزمة المالية المصرفية العالمية " ، مرجع سابق ، ص 202

– تفصيل الإجراءات الرقابية والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي وتطبيق معايير لجنة بازل .

– قامت المؤسستان بإجراءات لمساعدة وحدات الجهاز المصرفي المتعثر.

2 ــ 3 ــ الدروس المستفادة من التجربة الأمريكية :

– توقيت التدخل الحكومي في علاج الأزمة قبل تفاقمها ، مع الاستعداد لتحمل تكلفة إعادة الهيكلة .

– تفعيل إجراءات الإشراف والرقابة من قبل الجهات المعنية من شأنه تحاشي تعرض الوحدات المصرفية للأزمات وخاصة تلك التي يكون مرجعها للوحدات المصرفية ذاتها مثلا : الإفراط في منح الائتمان دون مراعاة الضوابط المعمول بها في المجال المصرفي .

– إعادة هيكلة البنوك المندمجة والدامجة يعد شرط ضروري لنجاح عمليات الاندماج في علاج التعثر المصرفي .

– تجنب ثبات أسعار الفائدة وخاصة المتحسبة على الإقراض طويل الأجل، وربطها على الأقل بسعر الإقراض والخصم، وذلك لتجنب البنوك للمشكلات التي قد تنجم عن تقلبات أسعار الفائدة في ظل سياسة التحرير وعدم التثبيت.

– التدعيم المستمر للمخصصات لمقابلة الديون الغير المنظمة.[1]

---

[1]ــ محمد عبد الوهاب العزاوي ،و الخبير المالي عبد السلام محمد خميس ، " الأزمات المالية" ، مكتبة الجامع الشارقة ــ و إثراء للنشر و التوزيع ــ الأردن ــ الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 81 .

المطلب الثاني: سياسة تجنب الأزمات المصرفية:

هناك مجموعة من السياسات لتجنب الأزمات المصرفية و تتمثل فيما يلي :

1/ ــ خفض الاضطرابات والمخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي وبالتنويع والشراء تأمين ضد المخاطر والاحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطات المالية لمواجهة التقلبات ,واستخدام سياسات مالية ونقدية متأنية وأكثر التزاما بأهدافها المناسبة للتعامل مع المشاكل .

2/- خفض حالات عدم التلاؤم والمطابقة في السيولة بفرض احتياطي قانوني عالي خلال الفترة العادية , ويمكن خفضه في حالات احتياج المصارف للسيولة وقت الأزمات والاحتفاظ باحتياطات كافية من النقد الأجنبي .

3 / ــ إتباع معايير الدولية كمعيار لجنة بازل لكفاية رأس مال وتطور وتعديل الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية للقطاع المصرفي .

4 / ــ تقليص دور الدولة من خلال برنامج خصخصة القطاع المصرفي .

5 / ــ زيادة الشفافية والإفصاح عن نسبة الديون المعدومة من حملة أصول المصرف والقطاع المصرفي المالي.

6 / ــ تحسين نظام الحوافز أملاك المصارف وإدارتها العليا لتعزيز أنشطة المصارف بحيث يتحمل كل طرف نتائج قراراته على سلامة أصول وأعمال المصرف.

7 / ــ إعطاء استقلالية أكبر للمصارف المركزية.

[1]- محمد عبد الوهاب العزاوي ،و الخبير المالي عبد السلام محمد خميس ، " الأزمات المالية",نفس المرجع السابق ص82

8 / ـــ فتح المجال للمصارف جديدة أو أجنبية والحد من انتشار احتكار القلة.

9 / ـــ رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع المصرح به.

10 / ـــ رفع الرقابة الوقائية وتتبع أعمال المصارف التجارية من منظور السلامة والأمن للأصول المصرفية، لزيادة على التنبؤ للكوارث والأزمات المصرفية قبل حدوثها، الحد من أثارها السلبية والوقائية منها، ومنح انتقالها إلى مصارف أخرى تتضمن هذه الطرق الأتي:

*ـــ الكفاية الرأسمالية : تطبيق النسب التي تتفق مع اتفاقية لجنة بازل.

*ـــ نسبة السيولة: تطبيق نسبة السيولة الإجبارية.

*ـــ التحفض على القروض الرديئة : وذلك بتطبيق القروض حسب جودتها وفرض احتياطي أكبر على القروض عالية المخاطر.

*ـــ سياسة توزيع الأرباح: تدخل السلطات النقدية في هذه العملة بما يتضمن سلامة أصول المصرف وأعماله في نفس الوقت بخفض حقوق المساهمين .

*ـــ زيادة الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات .

*ـــ منع حدوث ظاهرة التركيز الائتماني ووضع حد أعلى لمقدار القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصرف المقترض واحد.[1]

[1]- محمد عبد الوهاب العزاوي ،و الخبير المالي عبد السلام محمد خميس ، " الأزمات المالية",نفس المرجع السابق ص82

المطلب الثالث: كيف تخرج البنوك من الأزمة:

1/ ـــ ***إعادة بناء السيولة:*** تحتل هذه المسألة الأولوية بعد تحديد متطلبات ذلك فور حدوث الأزمة.

2/ ـــ ***تعزيز إدارة المخاطر:*** تحسين إدارة المخاطر، والاستفادة من الأخطاء والتصدي لمعالجتها بعد تحديدها.

3/ ـــ ***الأصول المسمومة:*** معالجة أمور المصارف المسمومة لدى الدول والخسائر المترتبة عليها.

4/ ـــ ***نسبة التسهيلات و القروض إلى الودائع:*** مراعاة النسبة المعقولة بين التسهيلات والقروض الممنوحة من ناحية وقيمة الودائع من ناحية ثانية ، لقد زادت نسبة التسهيلات والقروض في دول الإمارات المتحدة عن قيمة الودائع بما قيمته حوالي 70 مليون درهم ، وغطت هذه الفجوة من خلال إلى الأسواق المالية الدولية ، والتي بدورها بدأت تعاني من نقص في السيولة وانعكس على البنوك المقترضة من هذه الأسواق ، ولجأت الحكومات الغربية في اشتراط توجيه السيولة المدعومة من قبلها للبنوك إلى الأسواق المحلية ، استدعى ذلك السعي إلى تعزيز رؤوس أموال البنوك.[1]

5/ ـــ ***الدور التحفيزي للحكومات و البنوك المركزية:*** تلعب تدخلات الحكومات والبنوك المركزية دورا هاما في معالجة الأزمة من خلال الاستثمار في العقارات والبنية التحتية ومعالجة التباطؤ في تنفيذ المشاريع الاستثمارية والإنفاق المتعلق بالمستهلكين ، مما يساهم في تحريك نشاط القطاع الخاص ، يضاف إلى ذلك تأمين تسهيلات من البنوك المركزية لدعم السيولة لدى البنوك ،كما قدمت الحكومة من خلال وزارة المالية 70 مليون درهم كدعم

[1] - فؤاد حمدي بسيسو " محددات إدارة الأزمات الاقتصادية و المالية و المصرفية " اقتصادي و مالي أكاديمي متخصص في العلوم و مستشارو محافظ لسلطة النقد الفلسطينية ، اتحاد المصارف العربية ، د ط ، 2010 ، ص 529 .

للبنوك وضمان الودائع الذي ساهم في تخفيض المخاطر وبث الثقة لدى المتعاملين مع البنوك تجاه ودائعهم.

/ ـــ ***ضرورة التفاهم و التنسيق بين الأسرة المصرفية:*** شكلت بعض البنوك العربية أثناء لقاء الباحث المالي من عدم تفاعل بعض محافظي البنوك المركزية مع البنوك في أسس مواجهة الأزمة العالمية الراهنة ، و خوفها مرتبط بالدرجة الأولى من حدوث التضخم و هذا هو همها الأساسي ، لذلك لا تزيد تخفيض أسعار الفائدة لدى البنوك أو تخفيض الاحتياطي النقدي الإلزامي مما يشجع على تحفظ البنوك في تقديم التسهيلات بذلا من تحفيزها لذلك فإن التفاهم المشترك بين البنك المركزي وصولا إلى اجتهادات موحدة يساهم في تعزيز الثقة المطلوبة في وقت الأزمات .[1]

[1] ـــ فؤاد حمدي بسيسو " محددات إدارة الأزمات الاقتصادية و المالية و المصرفية ",نفس المرجع السابق ص530

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن معظم المشاكل والصعوبات التي تتخبط فيها البنوك على وجود خلل في أنظمة المراقبة والتنظيم لا وجود لها في الأنشطة البنكية ، وينبغي من مهام البنوك هو محاولة والتنظيم والسيطرة بأكبر قدر ممكن في هذه الأزمات ويستدعي تحقيق ذلك ، وجود مراقبة داخلية صارمة وفعالة تتضمن التحكم في كل العمليات البنكية مع تحديد مستمر للأزمات التي يتحملها .

الأزمات بكل أنواعها لا يمكن الحد منها كليا ، لذلك فإنه يعتبر تقديرها عنصرا أساسيا باستعمال طرق التنبؤ بالأزمات البنكية يسمح للبنك بالتقليص منها ، وهذا من خلال التسيير الإستراتيجي والعلاجي للأزمات

وتنصب أهدافها في الوقاية من الأزمات التسيير من حدة النتائج المترتبة عن هذا الأخيرة.

ولذلك على البنوك الاعتماد على نماذج حديثة في تقريرها للمخاطر والأزمات، بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة وربح الوقت من جهة أخرى.

تمهيد للفصل الثالث:

من بين البنوك التجارية التي كانت لها فرصة البروز في السوق المصرفية ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية المعتمدة من طرف بنك الجزائر وفقا لما شرعه قانون النقد والقرض 90 ــ 10 ،هذا البنك الذي عرف تطورا سريعا من الآونة الأخيرة وأصبح من خلالها نموذجا لنجاح القطاع البنكي في الجزائر.

لكن هذا لا يمنع من وجود اختلالات وأخطاء قد يتعرض لها بنك البدر ، وعلى هذا الأساس حاولنا في الفصل التطبيقي دراسة هذا البنك من حيث نشاطه وعملياته ففي المبحث الأول قمنا بتقديم لبنك الفلاحة و التنمية الريفية "البدر" ، نشأة والتعريف ومهامه و وظائفه والهيكل التنظيمي وأهدافه ، وأما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى معرفة المخاطر المصرفية التي يواجهها البنك ،وسياسة إدارة المخاطر لدى البنوك ، وأثار الأزمة على البنوك الجزائرية " بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية "Badr :

- تلعب البنوك دورا هاما في دفع عجلة الإنعاش الاقتصادي ، وحيث شرعت هذه الأخيرة في تبني سياسة إعادة التأهيل و كذا إدخال بعض التغيرات على سياستها المنتهجة لتلبية رغبات

وحاجيات زبائنها ، ومن بين هذه البنوك نجد بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي بذل جهود كبيرة من أجل تقريب مصالح البنوك من المتعاملين .

المطلب الأول: نشأة و تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

الفرع 01: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

- تأسس بموجب المرسوم رقم 206 ــ 82 بتاريخ 13 مارس 1982 تشكل بالأسهم ورأسماله وكتتب من طرف الدولة ولمدة حياة 9 سنة، خرج بنك الفلاحة والتنمية الريفية " البدر" من البنك وقبل أن يقوم بتمويل القطاع الفلاحي وبمقتضى القوانين والأنظمة BNA الوطني الجزائري بها ، كان يقوم بجميع العمليات البنكية وقام بتوسيع نشاط في تمويل الأعمال الحرفية والصناعية الفلاحية وفي البداية 1988 لتنفيذ قانون رقم 01 ــ 88 بتاريخ 12 / 01 / 1988 ، أخذ هذا القانون بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية ، فأصبح البنك مؤسسة بالأسهم مستقلة عن سلطة وزارة المالية ، والانتقال من اقتصاد وتخطيط مركزي إلى اقتصاد السوق وتغيير الأعمال الاجتماعية .

واصبح بنك تجاري وهذا التغيير يتميز بما يلي :

BADR وبنكS . Y . B . U التكيف بمستوى نظامي مثالي ، وذلك بنظام تسيير مختلف العمليات البنكية وتسمى (نظام بنكي شامل) وهو ما يسمح بإدارة العمليات على مستوى:

ــ الزيادة من الإيراد.

ـــ فتح مديريات وفروع جديدة عبر التراب الوطني .

الفرع 02: التعريف بالوكالة:

تضم المديرية الجهوية لولاية مستغانم 10 وكالات ،ومنها 06 موجودة بولاية غليزان و04 موجودة بولاية مستغانم ومنها وكالة " محل التربص " وتقع هذه المديرية في 2 شارع بن سليمان الطريق رقم 11 الرابط بين مستغانم وتنس ، وعلى بعد 50 كلم من مركز الولاية ،تجدر الإشارة إلى أن مرقد الوكالة من البنايات عن الاستثمار ، وكان فيما سبق مقر للبنك " الوكالة الوحيدة على مستوى المنطقةBADR " تم تحويله إلى مقر " BNA الوطني الجزائري " " بدائرة سيدي علي علي بعد 10 كلم من BDLالمتواجدة بها باستثناء وكالة لبنك التنمية المحلية "دائرة سيدي لخضر وتقدم الوكالة خدماتها لسكان 10 بلديات من أولاد بوغالم المجاورة لولاية شلف إلى عبد المالك رمضان علي بعد 32 كلم من الولاية .

- تأسس هذه الوكالة في 17 أفريل 1982 بحيث تعمل هذه الوكالة 867 " محل تربص " 22 عامل أغلبيتهم لهم تجربة ما لا تقل عن 20 عام من الخدمة في نفس الوكالة ، بعضهم حاصل على شهادة الكفاءة المهنية وأغلبيتهم تابعون تربصات في عدة مدن كالجزائر العاصمة.كما يشغل البنك عدد هاما من العاملين يتوزعون على مختلف المديريات والأقسام، الوكالة تحتوي علي طابقين ، أما الطابق السفلي فيحتوي مجموعة من الأقسام هي : مديرة الوكالة ،الأمانة العامة قطب العملاء ويحوي على قسم الاستقبال والتوجيه ، القسم المكلف بالزبائن " مؤسسات" ، القسم المكلف بالزبائن " الأفراد " قسم التأمين المصرفي قسم الخدمة المصرفية الإلكترونية ، أما قطب المعاملات فيحتوي على : قسم البنك الواقف " الخدمة السريعة " ، قسم الصندوق الرئيسي ، قسم محاسبة المدفوعات أما الطابق العلوي فيحتوي على الأقسام التالية : قسم المشرف ، قسم المراقبة والمراجعة ، قسم الائتمان والقروض ، قسم التحويلات والتعويضات ، قسم التجارة الخارجية قسم القانون والدعوات ، وكل هذه الأقسام تعمل بشكل منتظم ومتواصل صيلة 5 أيام في الأسبوع .

المطلب الثاني : مهام ووظائف بنك الفلاحة و التنمية الفلاحية:

- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمهام التالية:

1 ــ إعادة الودائع التي تتلقاها من الجمهور على شكل قروض .

2 ــ التشجيع في إنجاز المشاريع بحسب ما يسمح به البنك عن طريق منح القروض للزبائن .

3 ــ احترام القيمة التقنية للسيولة وتقسيم المسؤولية حسب السياسة المتبعة والمطروحة من طرف وزارة مالية .

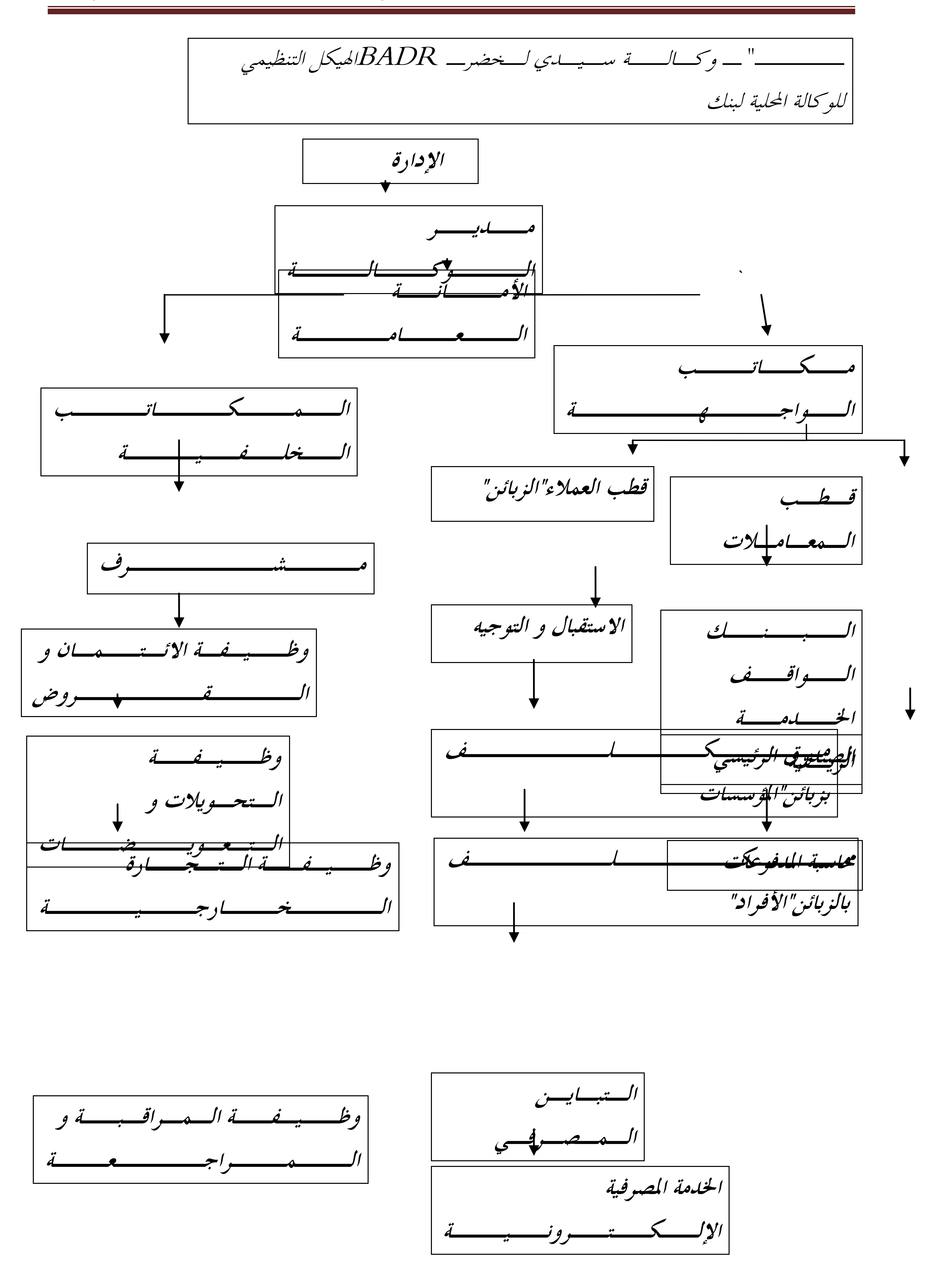
4 ــ توفير وسائل الدفع اللازمة كالشيكات والكمبيالات ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها

أمل بالنسبة للوكالة تتمثل فيما يلي :

- منح القروض ومتابعة توظيفها في المشاريع المتخصصة بها .
- القيام بجميع العمليات المصرفية المطلوبة من طرف الزبائن .
- السهر على رفع حجم مرد ودية الخزينة .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة المحلية لبنك " البدر " وكالة سيدي لخضر و أهدافها:

الفرع 01: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر:


الهيكل التنظيمي BADR للوكالة المحلية لبنك "وكالة سيدي لخضر"
الإدارة
مدير الوكالة
الأمانة العامة
مكاتب الواجهة
المكاتب الخلفية
قطب العملاء "الزبائن"
قطب المعاملات
مشرف
الاستقبال و التوجيه
البنك الواقف الخدمة
وظيفة الائتمان و القروض
الصندوق الرئيسي
وظيفة التحويلات و التعويضات
المكلف بزبائن "المؤسسات"
وظيفة التجارة الخارجية
المكلف بالزبائن "الأفراد"
محاسبة المدفوعات
التباين المصرفي
وظيفة المراقبة و المراجعة
الخدمة المصرفية الإلكترونية

الشكل 01: بنك الفلاحة و التنمية الريفية " البدر " وكالة سيدي لخضر ـــ وثيقة مقدمة من طرف البنك

الفرع 02: أهداف بنك " البدر " (الوكالة):

" (الوكالة) إلى أن يكون الأفضل بين البنوك الأخرى ، و ذلك BADR يسعى دوما بنك الـــ "

بتسطير العديد من الأهداف الواجب تحقيقها ومن بين الأهداف:

1 ـــ تجسيد مفهوم البنك المعتمد للمقاييس الجديدة بإدخال الفضاء الآلي .

2 ـــ المسارعة إلى تثمين ورشات تجديد أدوات التسديد من طابعها المادي وضمان المردود الاستثماري بإدخال ثقافة البطاقة البنكية لتحقيق مشروع النقود الآلية .

3 ـــ إرضاء الزبائن وتقديم خدمات متميزة تستجيب لطلباتهم .

4 ـــ تغطية مجمل الأخطاء التي قد يتعرض لها البنك، وكذا تأمين المستخدمين والزبائن بأسعار معقولة

5 ـــ بالإضافة على تطوير الفلاحة والعالم الريفي ، يهدف البنك أيضا إلى الاستثمار في المجالات الأخرى كقطاع الصيد البحري وقطاع الصحة .

6 ـــ دمج نفسه في تكنولوجيا الإعلام عن طريق بعض الأنظمة كالتسويق الخاص بالعمليات التجارية الخارجية ونظام الإرسال عن بعد الذي يسمح بتحقيق العمليات البنكية عن بعد وفي حينما .

7 ـــ تحقيق مفهوم " البنك النموذجي بالخدمة الشخصية " والذي يقصر على بنك " البدر " فقط .

8 ــ تعميم سياسة العصرنة وذلك بالتقرب من زبائنه وكذا من العملاء الاقتصاديين باعتبارهم الركيزة الأساسية لدفع عجلة الاستثمار .

المبحث الثاني:المخاطر التي يتعرض لها البنك و طرق مواجهتها وأثار الأزمة على البنوك الجزائرية: يواجه البنك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطته وأغلبية هذه المخاطر تكون ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للبنك:

المطلب الأول: المخاطر التي تواجه بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى العديد من المخاطر من أهمها ما يلي:

ــ مخاطر السوق:هي الخسائر الناتجة عن تحركات أسعار السوق بشكل سلبي أي أن تحرك الأسعار يتجه في غير صالح البنك وتقسم مخاطر السوق بالنسبة إلى البنك أنواع من المخاطر :

-تقلبات أسعار الفائدة.

- تقلبات أسعار الصرف.

ــ تقلبات أسعار الأوراق المالية.

ــ-ويمكن إضافة مخاطر السيولة ضمن مخاطر السوق.

هي احتمال عدم قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقاته بسببه عدم قدرته على توفير التمويل اللازم ، وكذالك عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسيل موجودات أسعار عادلة أو اللجوء إلى أموال ذات تكلفة عالية .

-مخاطر التشغيل: هي مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد

والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية وتتضمن المخاطر القانونية .

– مخاطر الائتمان: هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بوفاء بإلترامات في المواعيد المحددة

، وتعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي يتعرض لها البنوك .

المطلب الثاني: سياسة و كيفية إدارة المخاطر لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

الفرع 01: سياسة إدارة المخاطر لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

–لابد من تحديد مستوى المخاطر بحيث لا يتعرض البنك نفسه لمخاطر عالية التي تؤدي بدورها مع مرور

الوقت إلى أزمات حادة وعنيفة.

بل يجب أن يحافظ على مستوى أكثر تحفظا وثباتا من خلال الصلاحيات والمهام والحدود والسقوف التي يوافق

عليها مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة إدارة المخاطر ، ويجب على هذه اللجنة في البنك إعداد تقرير دورية

عن مستويات التعرض الحالية للمخاطر وأساليب ضبطها ومدى انحراف هذه القيم المرجعية الموجودة وأسباب

الاختلاف في حالة وجدة.

– وعلى إثر ذلك تم تشكيل لجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة الأصول والخصوم، ومديرية إدارة المخاطر.

1 ـــ لجنة إدارة المخاطر: هي اللجنة الفرعية المنبثقة عن مجلس إدارة البنك للإشراف على وظائف إدارة

المخاطر في البنك ، وتظم هذه اللجنة ثلاث أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة اثنان منهم غير تنفيذيين.

– تقرير لجنة إدارة المخاطر سياسة لإدارة المتكاملة للمخاطر وإستراتيجيتها التي تشمل تعرض البنك لمختلف

المخاطر ومن أهم مسؤوليات اللجنة:

مراجعة و إقرار السياسات و المبادئ الإرشادية المتعلقة بتحديد كل فئات المخاطر الرئيسية وقياسها ومرقبتها

وضبطها المقترحة من قبل مدير المخاطر للبنك ، والتأكيد بالتزام بحدود المخاطر للأنشطة الحالية والجديدة .

– ضمان أن تكون الموارد المخصصة لإدارة المخاطر كافية.

– مراقبة حدود المخاطر وقبولها .

– ضمان قوة النماذج المالية وفعالية كل الأنظمة المستخدمة.

2 ـــ لجنة الأصول و الخصوم: هي لجنة مشكلة على مستوى الإدارة العليا تتولى مسؤولية الإشراف على الأصول والخصوم وإدارتها ، وتأثير مخاطر السوق ومخاطر السيولة على البنك وتتألف من :

–نائب المدير العام

– المدير المالي

– مدير مديرية التسليف

– مدير إدارة المخاطر

– مدير الفرع

– مسؤولية اللجنة تشمل :

– مراقبة هيكلة وتركيبية أصول البنك خصومه والبت في تسعير جميع منتجاتها

– وضع رؤية البنك لسعر الفائدة وإقرار إستراتيجية العمل المستقبلية

- التحليل التفصيلي للأصول والخصوم من أجل تقييم بنية الميزانية العامة ووضع المخاطر في البنك

- مراجعة نسبت السيولة والأرصدة لدى البنك المركزي

- مراجعة الودائع المربوطة لدى البنوك الخارجية ومراجعة تصنيف هذه البنوك

3 ـــ مديرية إدارة المخاطر:

- يجب أن تكون مديرية إدارة المخاطر مستقلة وتتبع إلى مجلس إدارة البنك وتقوم المديرية بتزويد مجلس الإدارة عن طريق لجنة إدارة المخاطر بتقارير دورية تمكنه من الإطلاع على حجم المخاطر الحقيقية التي يتعرض لها البنك وكيفية إدارتها من أهم هذه التقارير على سبيل المثال:

- تقرير يبين دراسة عن محفظة القروض حسب القطاعات بين التركزات في المحفظة " نصف سنوي " .

- تقرير يبين حجم الديون الغير المنتجة ونسبتها من الديون المنتجة ومقارنتها مع الفترة السابقة " نصف سنوي.

-تقرير بين نسبة السيولة اليومية لكافة العملات الوطنية والعملات الأجنبية خلال أيام الشهر "شهري "

-تقرير يبين تركزات المخاطر المصرفية والتجاوزات على الحد الأقصى المسموح به للتسهيلات والتمويلات في حالة وجودها " شهري "

- تقارير طارئة مرتبطة بحدث معين.

- تتضمن مديرية إدارة المخاطر أقساما مسئولة عن مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والسيولة ، ويقع على عاتق هذه المديرية مسؤولية المتابعة في اليومية ، لمجمل الأعمال والأنشطة

والتأكيد من مدى التقيد بالسقوف والمستويات المحددة في السياسة العامة لإدارة المخاطر وضبط تجاوزات متابعتها بشكل فوري مع الإدارة العليا .

الفرع الثاني: كيفية إدارة المخاطر لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

يتم وضع إدارة المخاطر من خلال الخطوات التالية:

تحديد الهدف ، تحديد الخطر ، تقييم الخطر ، تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر .

1 ــ تحديد الهدف: تتمثل الخطوة الأولى لعملية إدارة المخاطر في تقرير ما يود البنك أن يحققه برنامج إدارة المخاطر الخاصة به بدقة ، وذلك للحصول على أقصى منفعة من النفقات المتعلقة بإدارة المخاطر ولذلك يلزم وضع خطة دقيقة, وهناك العديد من الأهداف المحتملة لوظيفة إدارة المخاطر ، وتشمل أساسا الحفاظ على بقاء البنك ، وتقليل التكاليف المرتبطة بمخاطر عدم التسديد ، وفي العديد من الأوقات يتم تجاهل هذه الخطوة ، ولذالك تكون مجهودات إدارة المخاطر مفككة وغير مستقلة.

2 ــ التعرف على المخاطر: من الواضح أنه قبل القيام بأي فعل يجب التعرف على الأخطار التي تواجه البنك ، حيث يجب أن يكون مدير المخاطر عل دراية ووعى بها ، ومن الصعب إيجاد تصميمات بشأن المخاطر التي يتعرض لها البنك ، لأن اختلاف العمليات والأوضاع يؤدي إلى نشوء مخاطر مختلفة ، حيث يكون بعضها واضحا ، في الحين أن البعض الأخر يمكن أن يتم تجاهله .

توجد العديد من الأدوات للتعرف على المخاطر ومن أهمها السجلات الداخلية للبنك ، وتحليل القوائم المالية....ألخ، وأفضل منهج مطبق للتعرف على المخاطر هو منهج الدمج ، وذلك بتطبيق مختلف أدوات التعرف على المخاطر ، وهنا تبرز أهمية نظام المعلومات الفعال في البنك.

3 ـــ تقييم المخاطر: بعد أن يتم التعريف على المخاطر ، يجب على مدير المخاطر أن يقوم بتقييمها ويتضمن ذلك قياس حجم الخسائر المصرفية المحتملة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم يتم بناء ذلك تترتب أولويات العمل

وعادة ما تصنف المخاطر إلى ثلاثة مجموعات :

- لأخطار الكبيرة: وتشمل الأخطار التي قد تؤدي إلى الإفلاس .
- الأخطار المتوسطة: وتشمل الأخطار التي لا تؤدي إلى الإفلاس .
- الأخطار القليلة: وتشمل الأخطار التي يمكن مواجهة خسائرها بسهولة من رأس المال.

4 ـــ دراسة البدائل و اختيار أسلوب التعامل مع المخاطر: تتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي استخدامها للتعامل مع طل مخاطرة ، وتمثل هذه المرحلة مشكلة من اتخاذ القرار بعبارة أخرى تقرير أي التقنيات المتاحة ينبغي استخدامها في التعامل مع كل مخاطرة ,

وعند محاولة تقرير ماهية التقنية الواجب استخدامها للتعامل مع مخاطر معينة ، يجب على مدير المخاطر الأخذ باعتبار مدى أولوية المخاطر ، ثم يتم إجراء تقييم للعوائد والتكاليف المرتبطة بكل منهج ، ثم يتم اتخاذ القرار بناءا على أفضل المعلومات المتاحة وبالاسترشاد بسياسة إدارة المخاطر في البنك.

5 ـــ تنفيذ القرار: في هذه المرحلة يتم وضع البديل المقرر موضوع التنفيذ ، يجب وجود تكامل بين جميع إدارات البنك وذلك لضمان اتخاذ الإجراءات التي تساهم في تنفيذ القرار.

6 ـــ التقييم و المراجعة: إن هذه العملية مهمة جدا لضمان نجاح برنامج إدارة المخاطر، ويجب إدراجها في البرنامج لسببين:

- إن عملية إدارة المخاطر لا تتم في الفراغ ، فالتغيير مستمر حيث تظهر مخاطر جديدة وتختفي مخاطر قديمة ، ولذلك التقنيات التي كانت مناسبة في العام الماضي قد لا تكون مناسبة لهذا العام .

- إن الأخطار ترتكب أحيانا ، ويسمح إجراء تقييم و مراجعة لبرنامج إدارة المخاطر لمديري المخاطر لمراجعة القرارات واستكشاف الأخطاء وتصحيحها قبل أن تصبح باهظة التكاليف وتتم عملية المراجعة إما من قبل مدير المخاطر في البنك أو في بعض البنوك.

المطلب الثالث: أثار الأزمة على البنوك الجزائرية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

يمكن القول أن النظام المصرفي الجزائري في منأى عن الأزمة المالية العالمية ، فالبنوك الجزائرية هي بنوك التجزئة ، وأن القروض المقدمة للأفراد لا تشمل إلا نسبة محدودة لا تتعدى 10% حافظة البنوك الجزائرية ، وهي بنوك في أغلبها عمومية لا تمارس أعمال المضاربة ، من ناحية ثانية عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل .

ومن جهة أخرى نجد أنه جزاء كبيرا من الكتلة النقدية للجزائر تدور في قنوات الاقتصاد الغير الرسمي ولا تدخل البنوك ، زو بالتالي فهي لن تتأثر بالأزمة المالية العالمية ,هذا وبالنسبة لبورصة الجزائر فإن وضعها الحالي لا يسمح لها بدخول الأسواق العالمية من ثم فمن هذا الجانب لا يمكن للأزمة المالية العالمية أن تؤثر على الاقتصاد الجزائري .

ولا يتوقف الأمر عند هذا المستوى بل نجد أن توظيف الجزائر لنسبة معتبرة من احتياطات صرفها أذونات الخزينة الأمريكية وبعض البنوك العالمية من شأنه أن يؤثر على قيمة هذه الأموال وهذا بالنظر إلى تقلب قيمة الدولار الأمريكي ومعدل التضخم الذي يعيشه معدل الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات البلدان الغربية بصورة عامة أ إلا أن عدم ارتباط النظام المالي الجزائري بالنظام المالي الدولي ، وهو ما يظهر خلال غياب سوق ما بين البنوك ، وفي ظل إتباع تشريع صارم في مجال سعر الصرف جعل هذا النظام في مأمن من التقلبات المالية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية فالخسائر التي يمكن أن تلحق بالبنوك وصناديق الاستثمار ، وكذالك القطاع الخاص الذين يتعاملون مع السوق الأمريكية ومع كل الأسواق التي لحقتها أ ضرار أزمة الرهون العقارية تبقى غير مهمة .

لقد بقيت الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على البنوك الجزائرية محدودة نسبيا ، بفعل توفر الجزائر على احتياطي الصرف ، إضافة إلى توفر صندوق الضبط على موارد مالية معتبرة كل هذا في وقت تقدمت فيه الديون الخارجية الجزائرية .

تأتي احتياطات الصرف الدولية من إيرادات الصادرات المختلفة إلى جانب القروض المحصلة من الخارج والتي تسمح بمواجهة الصدمات الخارجية وضمانة مديني البلد ، وكذا الحث على الاستثمار داخل البلد وحماية العملة المحلية وتمويل عجز ميزان المدفوعات وهي تستعمل في تمويل التنمية الداخلية ، إن بإمكان الجزائر مواجهة الأزمة المالية بفضل إتباع البنك الجزائري للإستراتيجية تنوع عملات التوظيف من بين أهم العملات الصعبة ، على هذا الصعيد قام بنك الجزائر بتنويع العملات التي تقوم بتوظيف أموالها فيها والحذر من تسيير احتياطات الصرف

وهو ما يسمح للجزائر لمواجهة التقلبات الكبيرة التي تحدث في الأسواق المالية الدولية ، كما عملت الجزائر بمضاعفة أموالها المودعة في أصول غير معرضة للمخاطر .

خـــــــلاصـــــــة:

من خلال دراستنا الميدانية للأخطار البنكية التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية أدركنا الأهمية البالغة لهذه الأخطار من خلال مساهمته بشكل فعال بإثراء الشفافية على العمليات الواقعة داخل البنوك التجارية ، وكذالك على الاقتصاد الوطني ككل .

حيث عمل البنك على وضع سياسة للإدارة المخاطر المصرفية من خلال العمل على تدنيتها وتقليلها وهذا بوضع وتسخير القوانين والتشريعات وتبني القوانين الدولية من خلال مواجهة الأزمات المالية حيث أن البنوك الجزائرية لم تتأثر بها .

خـــــــــــــــــــــاتمة:

لا يمكن التحدث عن اقتصاد متكامل بدون وجود جهاز مصرفي يلعب دور الوسيط بين أصحاب العجز والفائض في التمويل ، ولا يمكن أن يلعب الجهاز المصرفي هذا الدور إلا إذا قام على أساس سليمة في ممارسة وظائفه خاصة وظيفة الإقراض ، التي تعتبر النشاط الأساسي للبنك والمحرك الرئيسي للاقتصاد.

ومع اتجاه المتزايد نحو العولمة المالية في السنوات الأخيرة أدى إلى تزايد الأزمات وانتشارها وتأثر بعض الدول بأزمات دول أخرى بفضل العدوى ، وقد أوضحت غالبية الدراسات الاقتصادية أن أزمات البنوك كانت القاسم المشترك في معظم الأزمات المالية سواء في الدول المتقدمة أو متخلفة ، وكانت المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم أسباب تعثر البنوك وحدوث الأزمات.

وفي هذا الصدد بدأت البنوك مؤخرا في انتهاج سياسات وإجراءات وقائية لتجنب هذه الأزمات واستحداث إدارات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجة المخاطر والأزمات التي تتعرض لها البنوك على تنوعها .

ففي هذه الحالة يجد البنك نفسه مجبرا على بذل جهود كبيرة تحتاج إلى الحكمة والخبرة من أجل تحقيق السلامة المالية للبنوك، والعمل على استخلاص الدروس المستفادة من الأزمات المالية وإيجاد طرق عمل جديدة ورقابية

و متطورة تهدف إلى تعزيز الصلابة المالية للنظام المصرفي ورفع أدائه بما يضمن مواجهة الأزمات .

نتائج البحث:

من خلال دراستنا لموضوع البحث والذي يتضمن فصليين نظريين وفصل تطبيقي تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تطور الخدمات المصرفية كان لها دور كبير في ظهور مخاطر وأزمات جديدة أوجب تطوير أساليب وسياسات لتجنبها أو التقليل منها.

– التطور المتزايد والعولمة المالية له الدور الرئيسي في نشوب الأزمات المصرفي.

– الديون المصرفية المتعثرة لعدم متابعتها بدقة من قبل البنك وبمرور الوقت عليها قد تؤدي إلى أزمات.

التوصيات:

بناء على النتائج المتواصل إليها ثم وضع التوصيات التالية:

– العمل على استخدام مؤشرات التنبؤ المبكر بالأزمات

– ينبغي على البنوك توفير نظام جيد للاتصال لجمع المعلومات الدقيقة والكافية في الوقت الملائم وتحليلها، لاتخاذ قرارات سليمة ووضع تصور شامل للأوضاع داخل الجهاز المصرفي.

– دراسة الأزمات المصرفية السابقة التي حدثت بالدول الناشئة، واستخلاص الدروس المستفاد منها والعمل على تلاقي الأخطاء التي حدثت قبل وقوع الأزمة.

– العمل على إيجاد طرق جديدة ومعايير رقابية متطورة تهدف إلى تعزيز الصلابة المالية للنظام المصرفي ورفع أدائه بما يضمن مواجهة للأزمات.

– العمل على توفير المؤشرات لقياس التقلبات في كل من أسعار الفائدة والصرف، وأسعار الفائدة الحقيقية المحلية، وقدرة أسعار الصرف على الاستقرار.

– إتباع معايير الدولية كمعايير لجنة بازل لكفاية رأس المال وتطور وتعديل الأطر القانوني المؤسسية والتنظيمية للقطاع المصرفي.

– معالجة أوضاع البنوك الفاشلة والبنوك المتعثرة وحماية نظام المدفوعات بشكل فوري .

- تصفية البنوك الريفية الصغيرة التي كان عددها كبيرة.

- إعادة النظر في النظام المالي الدولي .